الفصل الرابع

تحليل لأبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية المرتبطة بمرحلة التعليم الثانوي العام ودورها في التطوير

- إجراءات الدراسة التحليلية.
- أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
- نتائج وتوصيات الأبحاث والدراسات ودورها في التطوير.

obeikandl.com

الفصل الرابع

تحليل لأبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية المرتبطة بمرحلة التعليم الثانوي العام ودورها في التطوير

تتناول الدراسة في هذا الفصل الإجراءات المتبعة في الدراسة التحليلية من حيث هدف الدراسة التحليلية ومنهج الدراسة التحليلية وعينة الدراسة التحليلية، كما تتناول ما أنتجه المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من بحوث ودراسات خاصة بمرحلة التعليم الثانوي العام منذ عام ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٤، ثم تتناول الدراسة أهم ما توصلت إليه هذه البحوث من نتائج وما قدمته من مقترحات في إطار عدد من المحاور التي يتضمنها الفصل، وذلك في سبيل معرفة مدى استفادة وزارة التربية والتعليم من الدور الذي يقوم به المركز لتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام (أبحاثه في هذا المجال) ، من خلال الوقوف على بعض المقترحات التي وجدت طريقها إلى متخذ القرار وراسم السياسة التعليمية، وتم الاستناد عليها في إصدار تشريعات تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام، وفيما يلي عرض للإجراءات التي قامت عليها الدراسة التحليلية:

▪ إجراءات الدراسة التحليلية:

تمر الدراسة التحليلية بعدة خطوات هي:

أ- تحديد الأهداف الإجرائية للدراسة التحليلية.

ب- تحديد عينة الدراسة التحليلية.

ج- تحديد منهج الدراسة التحليلية.

وفيما يلي توضيح ذلك:

أ- الأهداف الإجرائية للدراسة التحليلية:

تهدف الدراسة التحليلية التعرف على العلاقة مابين أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية والخاصة بمرحلة التعليم الثانوي العام، وبين صدور التشريعات التربوية (قوانين- قرارات) الخاصة بتطوير هذه المرحلة خلال الفترة مابين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٤، وذلك من خلال تحديد العلاقة ما بين أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وتشريعات تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في ضوء المحاور التالية:

- الأهداف.
- سياسية القبول.
- سياسة التشعيب.
- الخطة الدراسية.

obeikandl.com

- تطوير التكنولوجيا.
- الامتحانات.

ب- عينة الدراسة التحليلية [1] :

بعد أن اطلعت الدراسة على كُلِ أبحاث المركز (مجتمع الدراسة)، قامت بوضع مجموعة من المعايير[2] استندت إليها في اختيار الأبحاث والدراسات عينة دراستها التحليلية، هذه المعايير هي:

- أن تكون دراسات علمية تسير وفق منهج علمي، وتحتوي على مشكلة وهدف ومنهج ونتائج وتوصيات.
- أن تكون دراسات وأبحاث فريقية (أكثر من باحث).
- أن تكون هذه الدراسات خاصة بمرحلة التعليم الثانوي العام.
- أن تكون وثيقة الصلة ومرتبطة بمحاور الدراسة الحالية، والتي تناولتها في الإطار النظري، والسابق الإشارة إليها.

وقد تم استبعاد كافة الدراسات والبحوث التي لم تحقق هذه المعايير [3].

وقد شملت عينة الدراسة التحليلية جميع أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية الخاصة بمرحلة التعليم الثانوي العام، والتي تحقق المعايير سابقة الذكر، وقد بلغ عدد هذه الأبحاث (٢٤) بحثاً هي:

١- تقويم البرامج التعليمية المنهجية بالإذاعة والتلفزيون (١٩٨٨).

٢- ندوة تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة(١٩٨٩)[4] .

٣-البدائل المقترحة لنظام التشعيب ومدة الدراسة في التعليم الثانوي (١٩٩٠).

([1]) - تم اختيار العينة بالرجوع إلى الدليل التالي :

- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **دليل مطبوعات المركز منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ٢٠٠٤**، مرجع سابق، ص ص ٨- ٥٥.

([2])- تم تحديد هذه المعايير بالاستناد إلى:

- حدود الدراسة في الفصل التمهيدي.
- الإطار النظري للدراسة.

([3])- راجع في ذلك:

- ملاحق الدراسة: ملحق رقم (١٨) **بشأن الدراسات التي تم استبعادها وأسباب استبعادها.**

([4]) - تم النظر إلى الندوة التي عقدها المركز كبحث من أبحاث المركز (استثنائياً) وذلك للأسباب التالية:

- أن الندوة كان لها هدف أو أهداف محددة.
- انها توصلت إلى توصيات وثيقة الصلة بمحاور الدراسة.

٤- تقنين مقاييس الميول نحو الدراسة العلمية والدراسة الأدبية لطلاب المرحلة الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية (١٩٩٠).

٥- دراسة مقارنة لنظام السنة الدراسية الكاملة ونظام الساعات المعتمدة في التعليم الثانوي العام وإمكانية التطبيق في مصر (١٩٩٠).

٦- دراسة تقويمية لفصول المتفوقين في عامها الأول (٨٩/٨٨) بجمهورية مصر العربية(١٩٩١).

٧- تطوير التعليم الثانوي في مصر (نموذج مقترح)(١٩٩٣).

٨- نظام امتحانات الشهادة الثانوية العامة في المملكة المتحدة(١٩٩٣).

٩- الغش الجماعي في الامتحانات(١٩٩٣).

١٠-تطوير مناهج المدرسة الثانوية العامة في ضوء قانون الثانوية الجديد(١٩٩٤).

١١- تقويم المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية العامة في العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ (١٩٩٥).

١٢- تطوير تدريس العلوم في مصر في ضوء الإمكانيات المتاحة(١٩٩٦).

١٣- تطوير التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية في ضوء اتجاهات التطوير ببعض الدول المتقدمة (١٩٩٧):

١٤- تطوير مناهج الثانوية العامة في ضوء المستجدات المحلية والعالمية(١٩٩٨).

١٥- التعليم الثانوي في مصر(رؤية مستقبلية) (١٩٩٨).

١٦- تصميم وإعداد مواد تعليمية مقترحة للطلاب المتفوقين بالمرحلة الثانوية العامة في مصر - دراسة تجريبية- (١٩٩٩).

١٧- تطوير نظم الاتصال والمعلوماتية في المدرسة الثانوية العامة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة(١٩٩٩).

١٨- رؤى مستقبلية لتكامل العلوم والرياضيات والتكنولوجيا في مناهج المرحلة الثانوية مع آفاق ٢٠٢٠ (١٩٩٩).

١٩- تطوير التعليم الثانوي في مصر في ضوء اعتباره تعليماً أساسياً" تصور مقترح " (٢٠٠١).

٢٠- دراسة تتبعيه لأوائل الجمهورية في الثانوية العامة في الفترة ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥ عوامل التفوق ومدى استمراريته وأهم مجالات وسياسات رعاية المتفوقين (٢٠٠١).

٢١ - اتجاهات الرأي العام نحو قضايا تطوير التعليم الثانوي في مصر(٢٠٠٢).

٢٢- تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية(دراسة تجريبية)(٢٠٠٢).

٢٣- التقويم التراكمي في التعليم الثانوي كصيغة لمواجهة مشكلات التعليم (٢٠٠٤).

٢٤-عزوف الطلاب عن الشعبة العلمية في التعليم الثانوي العام(دراسة ميدانية)(٢٠٠٤).

obeikandl.com

جـ منهج الدراسة التحليلية:

تستخدم الدراسة في تحليل الأبحاث أسلوب تحليل المحتوى الكيفي معتمداً على وحدة الموضوع، ولتحديد العلاقة بين دراسات المركز وبين التشريعات التربوية، تم الاعتماد على أسلوب دراسة العلاقات، وقد روعي عند تحديد وجود علاقة بينهما ما يلي:

- أن يكون التشريع التربوي قد صدر بعد إجراء البحث بسنة أو سنتين أو ثلاث سنوات كحد أقصى، وذلك من منطلق أنه من غير المنطقي أن يصدر أي تشريع تربوي مرتبط بأي بحث من الأبحاث، بعد إجراء هذا البحث بمدة تزيد على ذلك.
- أن يكون التشريع التربوي قد صدر لأول مرة بعد إجراء البحث مباشرة، حيث إن هناك تشريعات تتكرر كل عام، وخاصة ما يتعلق منها بالخطة الدراسية والامتحانات، ومن المحتمل أن يجري المركز بحثاً من الأبحاث، ويوصي بتوصيات سبق وأن صدرت فيها تشريعات قديمة(لم يتطلع عليها البحث)، ويعاد ويصدر تشريعات بعد هذا البحث، وفي هذه الحالة فإن التشريع غير مرتبط بالبحث لأنه سابق لإجرائه.
- وبمجرد أن التشريع مرتبط ومتماشي مع توصيات أي دراسة من دراسات المركز، ومتماشي مع الشروط السابقة، فإن الدراسة الحالية تعزي ذلك إلى وجود علاقة بين الاثنين، وأن التشريع مستند إلى هذه الدراسة.

ـ أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (عينة الدراسة):

بعد أن قامت الدراسة بحصر لأبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية التي تناولت مرحلة التعليم الثانوي العام، ستقدم تعريفاً موجزاً عن هذه الدراسات من حيث هدفها، والمنهج المستخدم فيها، والشعبة التي أجرتها، وعدد الباحثين فيها.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

١- تقويم البرامج التعليمية المنهجية بالإذاعة والتلفزيون (١٩٨٨) [1] :

أجريت هذه الدراسة بالتعاون بين المركز وبين اتحاد الإذاعة والتلفزيون في مصر، بهدف الوقوف على أهمية البرامج التعليمية لدى الطلاب ومدى استفادة هؤلاء الطلاب من هذه البرامج، سعياً لتطويرها ولتحسين الاستفادة منها بالشكل المطلوب، ولترشيد خطط المستقبل لاستخدام أفضل أساليب التكنولوجيا الحديثة في تطوير التعليم، واستخدمت الدراسة

---

(1)- المركز القومي للبحوث التربوية:" تقويم البرامج التعليمية المنهجية بالإذاعة والتلفزيون"، الباحثان الرئيسان (حسين بشير، محمد فهمي)، القاهرة، ١٩٨٨.

المنهج الوصفي للوصول إلى تلك الأهداف، وبلغ عدد الباحثين في الفريق البحثي لهذه الدراسة (١٥) باحثاً من جميع الشعب البحثية في المركز.

٢- ندوة تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة(١٩٨٩) [١]:

عقدت هذه الندوة تحت رعاية الدكتور (أحمد فتحي سرور) الذي كان وزيراً للتربية والتعليم في تلك الفترة، و**هدفت الندوة** البحث في إمكانية تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام بالاستناد إلى تجارب المدرسة الثانوية الشاملة، واشتملت على(٢٨) ورقة عمل وتقريراً، تناولت هذه الأوراق جميع مكونات ومدخلات مرحلة التعليم الثانوي العام، وتمت مناقشة هذه الأوراق على مدى أربعة أيام ومن خلال سبع جلسات، وقد تناول الباحث هذه الندوة بعد اعتبارها بتوصياتها بحث مستقل له هدف وتوصل إلى توصيات مسجلة ومكتوبة.

٣- البدائل المقترحة لنظام التشعيب ومدة الدراسة في التعليم الثانوي (١٩٩٠) [٢]:

هدفت هذه الدراسة تعرف نظام التشعيب الذي مر به التعليم الثانوي في مصر منذ عام ١٨٨١وحتى عام ١٩٩٠، وتعرف نظام التشعيب المعمول به في بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا) وفي بعض الدول المتشابهة في ظروفها مع المجتمع المصري (المملكة العربية السعودية والهند)، وكان الهدف الأساسي من كل ذلك الوصول إلى مجموعة من البدائل لنظام التشعيب في التعليم الثانوي المصري تحقق أهدافه.

واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي والمنهج المقارن** بالإضافة إلى تنظيم جلسات العصف الذهني.

ولابد من الإشارة في هذه الدراسة التي أجرتها شعبة بحوث السياسات التربوية (وبلغ عدد الفريق البحثي فيها ١٠ باحثين)، إلى نقطة مهمة هي أنها تمت بتوجيه من السيد وزير التعليم، فقد جاء في مذكرة موجودة في الدراسة ومعروضة على الوزير ما يلي" لما كان موضوع تطوير التعليم الثانوي من المحاور الأساسية في سياسة إصلاح التعليم، كما انه أحد مشروعات الخطة الخمسية لإصلاح السياسة التعليمية، وبناء على توجيه سيادتكم بإجراء دراسة شاملة عن نظام التشعيب بالتعليم الثانوي العام في ضوء السياسة التعليمية....إلخ.

([1])-المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **"ندوة تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة"**، القاهرة، ٢٤-٢٧ /٧ /١٩٨٩.

([2])-.....: **"البدائل المقترحة لنظام التشعيب ومدة الدراسة في التعليم الثانوي"**، الباحثان الرئيسان (بديعة الهاكع، رسمي عبد الملك رستم)، القاهرة، يونيه١٩٩٠.

obeikandl.com

٤- تقنين مقاييس الميول نحو الدراسة العلمية والدراسة الأدبية لطلاب المرحلة الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية (١٩٩٠) [١]:

انطلاقاً من أن توزيع وانتقاء الطلاب على شعب التعليم الثانوي العام يتم دون أي معيار أو مقياس يقيس ميول الطالب إلى الشعبة العلمية أو الشعبة الأدبية، أجريت هذه الدراسة **بهدف** التوصل إلى أداتين أو مقياسين من أجل علاج بعض الأخطاء الناتجة عن اختيار الطالب لشعبة(علمية أو أدبية) غير متناسبة مع ميوله، أحد هذين المقياسين لقياس الميل نحو الدراسة العلمية والآخر لقياس ميل الطالب نحو الشعبة الأدبية.

ولم تحدد الدراسة (التي بلغ عدد الباحثين فيها ثلاثة باحثين) أي شعبة من شعب المركز التي أجرتها، والتي استخدمت فيها **المنهج الوصفي** كمنهج لها.

٥- دراسة مقارنة لنظام السنة الدراسية الكاملة ونظام الساعات المعتمدة في التعليم الثانوي العام وإمكانية التطبيق في مصر (١٩٩٠) [٢]:

بحثت هذه الدراسة في إمكانية تطبيق نظام الساعات المعتمدة في التعليم الثانوي العام في مصر، مستندة في ذلك على مقارنة هذا النظام في دولتين أحداهما متقدمة في هذا النظام (الولايات المتحد الأمريكية) والثانية حديثة العهد في تطبيقية(دولة الكويت)، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى ايجابيات هذا النظام، وإلى صعوبات تطبيقية في الواقع المصري، ولم تستبعد الدراسة إمكانية نجاح تطبيق هذا النظام في التعليم الثانوي المصري في حال توفر وتوفير عوامل نجاحه، واستخدمت الدراسة التي أجراها فريق بحثي مكون من (٧) باحثين من شعبة بحوث السياسات التربوية **المنهج الوصفي والمنهج المقارن.**

([١])-المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية:" تقنين مقاييس الميول نحو الدراسة العلمية والدراسة الأدبية لطلاب المرحلة الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية"، الباحث الرئيس (سليمان محمد المحمود)، القاهرة، ١٩٩٠.

([٢]) -.....: "دراسة مقارنة لنظام السنة الدراسية الكاملة ونظام الساعات المعتمدة في التعليم الثانوي العام وإمكانية التطبيق في مصر"، الباحثان الرئيسان (شكري عباس حلمي، كمال بيومي، محمد إبراهيم الشطلاوي)، القاهرة، أبريل١٩٩٠.

٦- دراسة تقويمية لفصول المتفوقين في عامها الأول (٨٩/٨٨) بجمهورية مصر العربية(١٩٩١) [١]:

تعتبر دراسة المركز هذه من الدراسات التقويمية التي يمكن أن توفر معلومات مهمة ودقيقة لمتخذ القرار عن تجربة فصول المتفوقين الأولى، وبالتالي تساعده في اتخاذ قرارات تحسينها وتطويرها، حيث إنها **هدفت** لتشخيص حالة فصول المتفوقين المنشأة عام ٨٩/١٩٩٠ بما فيها من سلبيات وايجابيات، والتوصل لتدعيم الإيجابيات وعلاج السلبيات.

وقام بإجراء هذه الدراسة شعبة بحوث السياسات التربوية بالمركز، وبلغ عدد فريق البحث فيها (١٥) باحثاً، واستخدم فيها **المنهج الوصفي**.

٧- تطوير التعليم الثانوي في مصر (نموذج مقترح)(١٩٩٣) [٢] :

أحاطت هذه الدراسة بمكونات متعددة من مرحلة التعليم الثانوي، فتناولت الأهداف والخطط الدراسية وقواعد وشروط القبول وهيئات التدريس وتنظيم الدراسة والامتحانات، لأنها **هدفت** الوصول إلى نموذج يمكن إتباعه لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر، وللوصول إلى هذا الهدف الرئيس حُددت بعض الأهداف الفرعية هي تعرف واقع التعليم الثانوي في مصر، وتعرف اتجاهات الفكر التربوي المعاصر والأنماط الجديدة في تطوير التعليم الثانوي، وصولاً لتحديد البدائل المناسبة لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر.

واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي** لتحقيق تلك الأهداف، وقد أجريت هذه الدراسة من قبل شعبة بحوث السياسات التربوية، وبلغ عدد فريق البحث فيها (٨) باحثين.

٨- نظام امتحانات الشهادة الثانوية العامة في المملكة المتحدة(١٩٩٣) [٣].

هدفت الدراسة الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في نظم امتحان الشهادة الثانوي في كل من المملكة المتحدة(G.C.S.E) وجمهورية مصر العربية، وما يتصل بهما من مقررات دراسية ونظم إدارية، وصولاً لتعرف النقاط التي يمكن الاستفادة منها من نظام الامتحان في المملكة المتحدة لتطوير نظام الامتحان في جمهورية مصر العربية، واتبعت الدراسة في تناولها لهذا الموضوع **المنهج المقارن**.

---

(١) - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية:" **دراسة تقويمية لفصول المتفوقين في عامها الأول (٨٩/٨٨) بجمهورية مصر العربية**"، الباحث الرئيس (اسحق حنا بطرس)، القاهرة، ١٩٩١.

(٢)- .....:" **تطوير التعليم الثانوي في مصر (نموذج مقترح)**"، الباحث الرئيس (فؤاد أحمد حلمي)، القاهرة ، يونيه ١٩٩٣.

(٣) - .....:" **نظام امتحانات الشهادة الثانوية العامة في المملكة المتحدة**"، الباحث الرئيس (فؤاد أحمد حلمي)،القاهرة، يونيه ١٩٩٣.

وبإطلاع الباحث على هذه الدراسة وعلى الدراسة التي سبقتها، لاحظ مقدار كبير من التشابه بينهما من حيث الشكل والمضمون، وأن هاتين الدراستين أجريتا في نفس العام(١٩٩٣) وفي نفس الشهر (يونيه) وبنفس الباحث الرئيس (فؤاد أحمد حلمي)، واختلفتا فقط في الشعبة الباحثة، حيث أجريت هذه الدراسة من قبل شعبة بحوث المعلومات التربوية، وبلغ عدد فريقها البحثي(٥) باحثين.

٩- الغش الجماعي في الامتحانات(١٩٩٣) [١]:

تعد ظاهرة الغش الجماعي في الامتحان من أكثر الظواهر السلبية تأثيراً على الطالب والعملية التعليمية والمجتمع، كونها تصبح سلوكاً مكتسباً للطالب يمارسه في حياته اليومية، وقد تصدى المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية لهذه الظاهرة الخطيرة، وقام فريق بحثي مكون من (٧) باحثين من شعبة بحوث التخطيط التربوي بإجراء هذه الدراسة التي **هدفت** الكشف عن مدى انتشار مظاهر وأساليب ممارسة الغش الجماعي في مراحل التعليم قبل الجامعي، وتحديد العوامل والأسباب المؤدية لممارسة الغش الجماعي، والتوصل إلى بعض المقترحات التي يمكن بموجبها القضاء على هذه الظاهرة أو الحد منها أو التخفيف من آثارها.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة **المنهج الوصفي**.

١٠-تطوير مناهج المدرسة الثانوية العامة في ضوء قانون الثانوية الجديد(١٩٩٤) [٢]:

أجريت هذه الدراسة قبل صدور قانون التعليم رقم (٢) لسنة (١٩٩٤)، في الفترة التي كان يتدارس فيها هذا القانون من قبل الجهات المسؤولية(مجلس الشعب ومجلس التعليم ما قبل الجامعي ومجلس التعليم العالي...الخ)، وكان الأمر في تلك الفترة يتطلب وجود مثل هذا النوع من الدراسات، للتنبؤ بسلبيات تطبيقية، لعلاجها قبل وقوعها، وبإيجابيات تنفيذه لتعزيزها، وفي سبيل ذلك **هدفت الدراسة** تحديد رؤية نظرية لملامح التعليم الثانوي في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، وتشخيص الوضع الراهن للمناهج ونظم التقويم في التعليم الثانوي في مصر، بالإضافة إلى ذلك هدفت إلى وضع بدائل لتطوير مناهج المدرسة الثانوية العامة في ضوء مشروع القانون الجديد.

واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي والمنهج التاريخي**، وأجريت من قبل شعبة بحوث

---

(١) _ المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية :" **الغش الجماعي في الامتحانات**"، الباحث الرئيس (محمد السيد حسونة)، القاهرة، ١٩٩٣.

(٢) – .....:" **تطوير مناهج المدرسة الثانوية العامة في ضوء قانون الثانوية الجديد**"، الباحث الرئيس (محمود أبو زيد إبراهيم)، القاهرة، ١٩٩٤.

تطوير المناهج في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وبلغ عدد فريق البحث فيها (٢١) باحثاً.

١١- تقويم المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية العامة في العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ (١٩٩٥) [1]:

انطلاقاً من أن عملية تطوير المناهج تقوم على عملية أساسية سابقة لها، هي تقويم المناهج التي يراد تطويرها، لتبيان مواطن الضعف (لتلافيها)، ومواطن القوة (لتعزيزها)، جاءت دراسة المركز هذه التي **هدفت** تقويم المناهج الدراسية بالمرحلة الثانوية العامة، والإعداد لتطوير تلك المناهج.

وتُعتبر هذه الدراسة من أوسع الدراسات التي قام بها المركز، لمشاركة(٣١) باحثاً من شعبة بحوث تطوير المناهج فيها ، وطبقت في (١١) إدارة تعليمية، و كونها توسعت في عينتها لتشمل المعلمين والطلاب وأولياء الأمور والشخصيات القيادية، بالإضافة إلى تقويم لكتاب الطالب في جميع المقررات لهذه المرحلة ولصفوفها الثلاثة، وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج، وضعت في ضوئها مجموعة من التوصيات، جاءت هذه التوصيات بشكل إجرائي وشاملة جميع مكونات المنهج وفق المفهوم الجديد للمنهج (الأهداف- الأنشطة- الكتاب- الوسائل التعليمية- التقويم.....الخ).واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي والمنهج التاريخي.**

١٢- تطوير تدريس العلوم في مصر في ضوء الإمكانيات المتاحة(١٩٩٦) [2]:

هذه الدراسة ثمرة للتعاون بين المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (شعبة بحوث تطوير المناهج) ومركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس، في سبيل دراسة موضوع مهم وعصري هو موضوع تدريس العلوم، **وهدفت هذه الدراسة** اقتراح استراتيجية لتطوير تدريس العلوم في المرحلة الثانوية في مصر يمكن تطبيقها داخل الصفوف كبيرة العدد دون الحاجة إلى إمكانيات مادية كبيرة، واستخدمت الدراسة **المنهج التجريبي**، وبلغ عدد الفريق البحثي فيها (١٥) باحثاً.

([1])-المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: " **تقويم المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية العامة في العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤**،" الباحثان الرئيسان (سماح رافع محمد، محمد مجدي عباس)، القاهرة، ١٩٩٥.

([2]) - .....:" **تطوير تدريس العلوم في مصر في ضوء الإمكانيات المتاحة**"، الباحث الرئيس (محمد أمين حسن)، القاهرة، يونيه ١٩٩٦.

١٣- تطوير التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية في ضوء اتجاهات التطوير ببعض الدول المتقدمة (١٩٩٧) [١]:

هذه الدراسة أول دراسة شاملة قام بها المركز لتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام، بعد تطبيق قانون التعليم رقم(٢) لسنة (١٩٩٤)، مستهدفةً التعرف على واقع التعليم الثانوي العام في مصر... والتوصل إلى مجموعة بدائل لتطويره بما يناسب أوضاعها.

وتناولت هذه الدراسات المتغيرات العالمية وانعكاساتها التربوية ودورها في تطوير التعليم في مصر، ثم تناولت واقع التعليم الثانوي في مصر، كما تناولت اتجاهات معاصرة لسياسات تعليمية لتطوير التعليم الثانوي في إنجلترا وويلز واليابان، واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي والمنهج المقارن**، وأجريت من قبل شعبة بحوث التخطيط التربوي، وبلغ عدد فريقها البحثي(١٠) باحثين.

١٤- تطوير مناهج الثانوية العامة في ضوء المستجدات المحلية والعالمية(١٩٩٨) [٢]:

أتت هذه الدراسة مكملة لدراسة سبق وإن قام بها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية(شعبة بحوث تطوير المناهج) في عام ١٩٩٥، وكان عنوانها (تقويم المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية العامة في العام الدراسي (١٩٩٥/٩٤)، وانطلقت هذه الدراسة من النتائج الدراسية التي توصلت إليها الدراسة السابقة التي أشير إليها، تحقيقاً لفكرة أن أي تطوير لأي منهج من المناهج لابد وأن يستند على تقويم سابق، فالتقويم عملية سابقة للتطوير.

فهدفت الدراسة وضع تصورات مقترحة لتطوير جميع المقررات الدراسية لمناهج المرحلة الثانوية العامة، وذلك في ضوء المستجدات المحلية والعالمية، هذا وقد استخدمت الدراسة **المنهج الوصفي**، وبلغ عدد الباحثين فيها (٣٧) باحثاً.

١٥- التعليم الثانوي في مصر(رؤية مستقبلية) (١٩٩٨) [٣]:

بحثت هذه الدراسة في طبيعة ونوعية التغيير الذي يجب إحداثه قي التعليم الثانوي في

([1])-المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: "**تطوير التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية في ضوء اتجاهات التطوير ببعض الدول المتقدمة**"، الباحث الرئيس (نادية محمد عبد المنعم)، القاهرة، يونيه ١٩٩٧.

([2]) -.....: "**تطوير مناهج الثانوية العامة في ضوء المستجدات المحلية والعالمية**"، الباحث الرئيس (عايدة عباس أبو غريب)، القاهرة، ١٩٩٨.

([3]) - .....: "**التعليم الثانوي في مصر(رؤية مستقبلية)**"، الباحث الرئيس (مي شهاب)، القاهرة، ١٩٩٨.

مصر، وبأساليب التطوير والتحديث الكفيلة برفع كفاءة هذه النوعية من التعليم، ورفع قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للفرد والمجتمع، ومواكبة متغيرات العصر والإسهام في مواجهة تحدياته، **وهدفت الدراسة** تحليل الوضع الراهن لحركة التعليم الثانوي في مصر، ووضع تصورات لصيغة التعليم الثانوي بما يتلاءم وطبيعة ما يشهده المجتمع من متغيرات وما يموج به عالم الغد من فرص ومخاطر في آن واحد.

واستخدمت الدراسة **أسلوب التفسير والتحليل النقدي**، وقام بها فريق بحثي من شعبة بحوث السياسات التربوية مكون من (١٦) باحثاً.

١٦- تصميم وإعداد مواد تعليمية مقترحة للطلاب المتفوقين بالمرحلة الثانوية العامة في مصر - دراسة تجريبية- (١٩٩٩) [١]:

انطلقت هذه الدراسة من أن ما يقدم للطلاب المتفوقين في مصر عبارة عن زيادة في المحتوى الدراسي بمقدار وحدة دراسية أو أكثر، دون الاهتمام بمتطلبات العملية التعليمية لهذه الفئة، والتي ينبغي أن تعمل على تنمية القدرات العقلية وليس المحافظة عليها، وانطلاقاً من أن المتفوقين هم (طلبة اليوم ومخترعو الغد) سعت شعبة بحوث تطوير المناهج بالمركز إلى إجراء هذه الدراسة التي **هدفت** إعداد بعض البرامج والمواد الدراسية الخاصة بالمتفوقين، لتنمية قدراتهم على التفكير الإبداعي، هذه المواد هي(اللغة العربية- اللغة الإنجليزية- الرياضيات- الفلسفة- الفيزياء- الكيمياء- الأحياء)، بالإضافة إلى دراسة أثر استخدام هذه البرامج والمواد الدراسية المقترحة على تنمية القدرة على التفكير الإبداعي بمهاراته المختلفة.

واستخدمت الدراسة **المنهج التجريبي**، وبلغ عدد أعضاء الفرق البحثي فيها (٨) باحثين.

١٧- تطوير نظم الاتصال والمعلوماتية في المدرسة الثانوية العامة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة(١٩٩٩) [٢]:

أدرك الباحثون في شعبة بحوث التخطيط التربوي في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية أهمية التكنولوجيا في العصر الحالي، فبحثوا في أمكانية تطوير التعليم الثانوي العام للاستفادة من هذه التكنولوجيا في عمليتي التعلم والتعليم، وفي سبيل تخريج جيل متمكن من

---

(١) - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **"تصميم وإعداد مواد تعليمية مقترحة للطلاب المتفوقين بالمرحلة الثانوية العامة في مصر(دراسة تجريبية)"**، الباحثان الرئيسان (أيمن حبيب سعيد، نادية حسن إبراهيم)، القاهرة، ١٩٩٩.

(٢) - .....: **"تطوير نظم الاتصال والمعلوماتية في المدرسة الثانوية العامة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة"**، الباحث الرئيس (فؤاد أحمد حلمي)، القاهرة، ١٩٩٩.

أدوات عصره و قادر على مواجهته **هدفت هذه الدراسة** تعرف واقع عملية الاتصال وتقنياتها في المدرسة الثانوية العامة، والوقوف على مشكلات نظام الاتصال والمعلوماتيـــة فـــي هـــذه المدارس، والتوصل إلى مقترحات لتطوير نظم الاتصال والمعلوماتية بالمدرسة الثانوية العامة في مصر، واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي والمنهج المقارن**، وبلغ عـــدد باحثيهـــا(٤) باحثين.

١٨- رؤى مستقبلية لتكامل العلوم والرياضيات التكنولوجيـــا فـــي منـــاهج المرحلة الثانوية مع آفاق ٢٠٢٠ (١٩٩٩) [١]:

عرضت دراسة المركز الحالية مفهوم تكامل المنهج الأفقي (وحدات مشتركة في جميع مقررات الصف الواحد) في ثلاثة مقررات أساسية، تشكل أساس العلم والتقدم العلمي الحـــالي والمستقبلي هي (العلوم والرياضيات التكنولوجيا)، **وهدفت إلى** اقتراح تصور للمنهج يحقـــق التكامل في تدريسها في مرحلة التعليم الثانوي العام.

واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي**، وأجريت بواسطة باحثين من شعبة بحوث تطوير المناهج في المركز.

١٩- تطوير التعليم الثانوي في مصر في ضوء اعتبـــاره تعليمـــاً أساســـياً" تصور مقترح " (٢٠٠١) [٢]:

تماشياً مع ما يتم في كل دول العالم من تطوير وتحديث للنظم والبنى التعليمية واستجابةً للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، ومع مراعاة دراسة المركز هذه للمشكلات الموروثـــة والمزمنة في التعليم المصري كمشكلات الأهداف والبنى والمناهج والامتحانات...الخ.

طرحت الدراسة فكرة جديدة لتطوير التعليم بصفة عامة، ومرحلة التعليم الثانوي العـــام بصفة خاصة، وقد **هدفت هذه الدراسة** تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام من خلال وضـــع تصور مقترح لمد مرحلة التعليم الأساسي حتى نهاية المرحلة الثانوية.

واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي**، وأجريت من قبل شعبة بحوث السياسات التربوية، وبلغ عدد فريق البحث فيها (٤) باحثين.

---

(1) – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **رؤى مستقبلية لتكامل العلوم والرياضيات التكنولوجيا فـــي مناهج المرحلة الثانوية مع أفاق ٢٠٢٠**، الباحثان الرئيسان (عبد أبو المعطي الدسوقي،محمد أحمد يوسف)، القاهرة، ١٩٩٩.

(2) – .....:" **تطوير التعليم الثانوي في مصر في ضوء اعتباره تعليماً أساسياً" تصور مقترح** " ، الباحثان الرئيسان (أحمد يوسف سعد، أحمد عطية أحمد، كمال حامـــد مغيـــث)، القاهرة، ٢٠٠١.

٢٠- دراسة تتبعيه لأوائل الجمهورية في الثانوية العامة في الفترة ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥ عوامل التفوق ومدى استمراريته وأهم مجالات وسياسات رعاية المتفوقين (٢٠٠١) [١]:

انطلاقاً من أن المتفوقين في مدارسهم والذين يتوفر لهم مناخ وفرص التفوق إلى ما بعد دراستهم الجامعية، سيشكلون ثروة بشرية علمية تمتلك طاقات معرفية هائلة، جاءت هذه الدراسة للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية لتؤكد على أهمية التفوق وأهمية الاستمرار فيه، وقد **هدفت** تعرف أسباب وعوامل التفوق التحصيلي لأوائل الجمهورية، وتحديد مدى استمرارية التفوق التحصيلي، ومجالات التفوق الأخرى المصاحبة للتفوق، وتعرف مدى مواصلة دفعات أوائل الثانوية للدراسات العليا، وتحديد مدى نجاح دفعات أوائل الثانوية العامة بالحياة العامة وسوق العمل.

واستخدمت الدراسة **منهج الدراسة التتبعية الطولية الوصفية**، وبلغ عدد الباحثين في فريقها البحثي (٩) باحثين.

٢١ – اتجاهات الرأي العام نحو قضايا تطوير التعليم الثانوي في مصر (٢٠٠٢) [٢]:

يعتبر قياس الرأي العام أحد العمليات الأساسية التي تتم بشأن بعض القضايا الخلافية (والتي يعتبر التعليم أحدها)، ولأنه رأي عام فقد يكون هناك تقبل أو رفض لهذه القضايا، لذا **هدفت هذه الدراسة** تعرف رأي الرأي العام في مجموعة من القضايا المتعلقة بتطوير المرحلة الثانوية وهي (النظام التعليمي ــ الإدارة المدرسية ــ إعداد وتدريب المعلم ــ المناهج وطرق التدريس ــ الامتحانات ــ الكتاب المدرسي ــ الدروس الخصوصية ــ التمويل ــ الأنشطة المدرسية ــ المدرسة كوحدة منتجة)، وتمثل الرأي العام فيها بعينة من (الطلاب والمعلمين والقيادات التربوية و أولياء الأمور)، بالإضافة إلى عينة من الصحف المصرية.

واستخدمت الدراسة منهج **رصد الآراء وتفسيرها بالإضافة إلى أسلوب تحليل المضمون**، وقام بها الباحثون في شعبة بحوث السياسات التربوية بالمركز، وبلغ عددهم (١٦) باحثاً.

([1])- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: " **دراسة تتبعيه لأوائل الجمهورية في الثانوية العامة في الفترة ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥ عوامل التفوق ومدى استمراريته وأهم مجالات وسياسات رعاية المتفوقين**"، الباحث الرئيس (كمال حسني بيومي)، القاهرة،٢٠٠١.

([2]) – .....: "**اتجاهات الرأي العام نحو قضايا تطوير التعليم الثانوي في مصر**"، الباحثان الرئيسان (لورنس بسطا ذكرى، فيليب اسكاروس منقريوس)، القاهرة" ٢٠٠٢.

٢٢- تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية(دراسة تجريبية)(٢٠٠٢) [١]:

الطالب وقبل أن يكون طالباً في أي مرحلة من مراحل التعليم، هو مواطن في وطن يعيش فيه، يتفاعل معه، يؤثر فيه ويتأثر به، وقد وجدت المدرسة لاحتواء مجموعة من الطلاب (المواطنين)، لتعرفهم (بالإضافة لتعليمهم) بحقوقهم وواجباتهم، وبدورهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، وقد أثبتت دراسة المركز هذه غياب دور المدرسة ومناهجها الخاصة بتنمية المواطنة، لذا عمدت إلى تصميم وتجريب مجموعة من الحقائب التعليمية في بعض المواد هي (تربية دينية، لغة عربية، فلسفة، رياضيات، بيولوجيا، كيمياء، كمبيوتر، تكنولوجيا، جغرافيا، لغة فرنسية)، **بهدف** تعرف أثر تطبيقها في تنمية المواطنة والتفكير الناقد و التحصيل الدراسي، لدى طلاب الصف الأول الثانوي العام.

واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي والمنهج التجريبي**، وأجريت من قبل شعبة بحوث تطوير المناهج، وبلغ عدد فريق البحث فيها (٢٠) باحثاً.

٢٣- التقويم التراكمي في التعليم الثانوي كصيغة لمواجهة مشكلات التعليم (٢٠٠٤) [٢]:

التقويم التراكمي حسب ما جاء بالدراسة" مجموع إنجازات الأداء للطالب الواحد في جميع سنوات الدراسة في المرحلة، بشرط أن يقترن بمقومات الجودة (الواقعية، الاستمرارية، الشمول، التنوع)"، فالواقعية تعني أن يكون التقويم نابعاً من ما درسه الطالب في كتبه وصفه، والاستمرارية تعني أن يستمر التقويم خلال سنوات الدراسة في أي مرحلة، والشمول يعني أن يكون شاملاً لجميع جوانب نمو الطالب المعرفية والوجدانية والمهارية، والتنوع يعني التنوع في أساليب إجراء هذا التقويم وتنويع الاختبارات والأسئلة التي يتم تقويم الطلاب بالاستناد إليها، والاعتماد على هذا الأسلوب التراكمي في التقويم سيغير نحو الأحسن جميع مكونات مرحلة التعليم الثانوي العام.

لذا **هدفت دراسة** المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية إلى إرساء التقويم التراكمي (كأسلوب علمي أثبت جدواه في شتى الدول) في سبيل تقويم طلاب المرحلة الثانوية في

---

(١) – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: "**تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية(دراسة تجريبية)**"، الباحثان الرئيسان (شعبان حامد، نادية حسن إبراهيم)، القاهرة، ٢٠٠٢.

(٢) – .....: "**التقويم التراكمي في التعليم الثانوي كصيغة لمواجهة مشكلات التعليم**"، الباحث الرئيس (فيليب اسكاروس منقريوس)، القاهرة،٢٠٠٤.

مصر، مع وضع الضمانات لنجاح تطبيقه، واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي**، وبلغ عدد باحثيها (٧) باحثين، اختيروا من أكثر من شعبة بحثية من شعب المركز.

٢٤-عزوف الطلاب عن الشعبة العلمية في التعليم الثانوي العام(دراسة ميدانية)(٢٠٠٤) [١]:

تعتبر قضية التشعيب والآلية التي تتم فيها من القضايا المهمة في مرحلة التعليم الثانوي العام، كونها المرحلة التي يبدأ فيها التشعيب، وعلى الرغم من صدور قانون التعليم رقم(٢) لسنة(١٩٩٤) الذي أُلغي بموجبه التشعيب بمفهومة التقليدي(أدبي وعلمي) ليحل مكانه مواد اختيارية (أدبية وعلمية)، إلا (وكما يبدو) فإن الكفة قد مالت لمصاحة المواد الأدبية، الأمر الذي أدى إلى إحجام الطلاب عن دراسة المواد العلمية، وقد ترتب على ذلك اختلال التوازن في عدد طلاب الشعبتين، ما دفع المركز وباحثيه لدراسة هذه المشكلة.

وقد **هدفت هذه الدراسة** تعرف الأسباب والدوافع التي يمكن أن تفسر عدم التحاق الطلاب في الثانوية بالشعبة العلمية، أو التحويل منها إلى الشعبة الأدبية، والوقوف على آراء المعلمين وأولياء الأمور وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات في هذه المشكلة، واستجلاء آراء الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وأعضاء هيئات التدريس حول أهم المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين شعبتي التعليم الثانوي العام.

واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي**، وبلغ عدد باحثيها (٧) باحثين، اختيروا من أكثر من شعبة بحثية من شعب المركز.

ثالثاً - نتائج وتوصيات أبحاث ودراسات المركز ودورها في التطوير:

بعد أن قامت الدراسة بعرض لأبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية الخاصة بمرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، ستعرض أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات والبحوث من نتائج، وما قدمته من توصيات، وستحاول الدراسة من هذا العرض الكشف عما إذا كانت بعض نتائج وتوصيات أبحاث ودراسات المركز قد نجحت في حل مشكلات مرحلة التعليم الثانوي العام وتطويره، من خلال ترجمتها إلى تشريعات تربوية، وبالتالي ستحاول الدراسة التعرف على دور المركز في تطوير هذه المرحلة، وذلك في ضوء المحاور التالية:

([١])- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: "**عزوف الطلاب عن الشعبة العلمية في التعليم الثانوي العام (دراسة ميدانية)**"، الباحث الرئيس (عوض توفيق عوض)، القاهرة،٢٠٠٤.

- **المحور الأول:** الأهداف.
- **المحور الثاني:** سياسة القبول.
- **المحور الثالث:** سياسة التشعيب.
- **المحور الرابع:** الخطة الدراسية.
- **المحور الخامس:** التكنولوجيا.
- **المحور السادس:** الامتحانات.

وفيما يلي تفصيل لذلك:

المحور الأول: الأهداف:

في إطار اهتمام المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بمرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، فقد أجرى المركز العديد من الأبحاث والدراسات تناولت بين مفرداتها موضوع أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام[1]، وتوصلت هذه الدراسات إلى العديد من النتائج، يقوم الباحث بعرض أهمها:

- أوضحت الدراسة رقم (٣) أن اعتبار الإعداد للحياة أحد **أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام هدفاً ممكن التحقيق**، خاصة إذا كان المقصود منه إعداد الطالب لممارسة أدواره الاجتماعية مزوداً بالقيم والاتجاهات المرغوبة، أما إذا كان المقصود اعتبار الثانوية العامة مرحلة منتهية مؤهلة للعمل، فإن المدرسة الثانوية العامة لن تستطيع بلوغ هذا الهدف لأسباب أهمها: قلة فرص العمل، والفائض في القطاعات العلمية والمهنية، وقلة كفاءة خريج الثانوي العام مقارنة بزميله خريج الثانوي الفني. وفيما يخص الهدف الثاني من أهداف الثانوية العامة باعتبارها مؤهلة للتعليم الجامعي والعالي : أظهرت المناقشات التي أجريت في **الدراسة رقم (٣)** انحيازاً لاعتبار التعليم العالي تعليماً للصفوة، واعتبار الجامعة والمعاهد العليا مكاناً لا يدخله إلا أصحاب الاستعدادات والقدرات العالية، ولكن نتائج الدراسة أوضحت العكس مستندة في ذلك بأنه لا توجد أعمال ذات مكانة اجتماعية واقتصادية رفيعة محجوزة لخريجي الجامعات ومعاهد التعليم العالي في مصر.

- وأشارت **الدراسة رقم (٧)** إلى أن **أهداف هذه المرحلة** مصاغة بعبارات عامة وعريضة وتركز على عمليات التعليم القائم على المعلم، وأغفلت الكثير من القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري كقضايا التطرف والإدمان والانتماء وقيمة

([1]) - راجع في ذلك: أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (عينة الدراسة) رقم (٣)- (٧)- (٨)- (١١) -(١٣)- (١٥)- (١٩) .

العمل وغير ذلك، بالإضافة إلى أن التعليم الثانوي العام لا يصلح في ظل هـذا الواقـع إلا للإعداد للتعليم العالي ولا يعد للحياة، وهذا مما أشارت إليه الدراسة رقم (٣).

- **وأكدت الدراسة رقم (١٣) ما جاء في الدراسة رقم (٧)** حيث أسفرت الدراسة عـن مجموعة من المشكلات **فيما يخص أهداف التعليم الثانوي العام** وهي: صياغة الأهداف فـي عبارات تتسع لكافة الاجتهادات وبصورة غير محددة، ومساواة الأهداف بين الإعداد للحيـاة والإعداد للجامعة واعتبار أحدهما بديلاً للآخر، وقصور ترجمة الأهداف للواقع، وقصـورها عن تلبية احتياجات المجتمع وبناء القدرة على مواجهة تحديات المسـتقبل، وقصـورها فـي تبصير الطلاب بأهم المشكلات المعاصرة وسبل مواجهتها، وقصورها في غـرس مهـارات التعلم الذاتي، وعن إعداد الشباب للحياة في مجتمع الغد، وقصورها عن تنمية القـدرة علـى الإبداع والابتكار.

ـ وأشارت الدراسة (١٥) إلى أن جانباً كبيراً مما يعانيه التعليم الثانوي من مشـكلات من النوع التراكمي، أو ما يمكن تسميته بالمشكلات المزمنـة، وارتبـاط التعلـيم الثـانوي بالامتحانات والشهادة أكثر من ارتباطه بالحياة وبالثقافة العامة، والتحصيل المعرفي متقدم فيه على أي نشاط آخر، واستيعاب المادة الدراسية يلغي أي اهتمام بتنمية الجوانب المختلفة فـي شخصية المتعلم، فضلاً عن انعدام وضوح الرؤية لوظائف المدرسة الثانوية، **وخاصـة فيمـا يتعلق بأهداف هذه المرحلة**، فلا يكاد يوجد إجماع واتفاق حول هذه الأهداف، فالبعض يـرى أنها مرحلة متوسطة تعد طلابها لدراسة أعلى التخصصات، والبعض الآخر يراهـا مرحلـة تثقيف عام يكتمل من خلالها نمو الفرد واستعداده لممارسة دوره في الحياة، والرأي الثالـث يرىأنها تمثل الاثنين معاً.

وفي ضوء ما توصلت إليه أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من مشكلات في هذا المحور، قدمت توصياتها ومقترحاتها لحل هذه المشـكلات وتطـوير أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر وفق ما يلي:

- أوصت الدراسة رقم (٣) بضرورة الاهتمام بالمجالات العملية، والنظر إلى الثانويـة العامة كمرحلة موجهة للعمل لا مرحلة مؤهلة للعمل، وضرورة طرح مجالات عامة للنشـاط تتنوع بتنوع البيئات. كما أوصت لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والتعليمية، أن يجد كل طالب فرصته لمواصلة الدراسة بعد الثانوية، وذلك من خلال اختيار مجموعة من المواد المؤهلـة للتعليم العالي(مواد المستوى الرفيع).

- وأوصت الدراسة رقم (٧) بضرورة إعادة صياغة **أهداف التعليم الثانوي العـام** بما يتوافق مع متطلبات المتغيرات المتسارعة، وبما يتيح للطالب القدرة على مواجهة التحـديات المستقبلية، وذلك من خلال: تقديم قدر مناسب(عام ومشترك) من المعارف والعلوم والثقافـة

يتناسب وطالب الثانوية واحتياجات المجتمع، وإتاحة اختيارات تعليمية واسعة ومتعددة المستويات أمام الطالب، وتنمية القدرات العقلية والمواهب والإبداعات من خلال إتاحة فرص الاختيار المبكر وإدخال نظام المقررات المتعددة والمختلفة المستويات، والاهتمام بالنشاط المدرسي، وتقديم مقررات بينية في المستوى الرفيع(كالهندسة الوراثية والعلوم البيئية) تتفق والتطورات الحادثة في منظومة العلم والمعرفة.

- وفي نفس الإطار أوصت **الدراسة رقم (٨)** بإعادة صياغة **أهداف التعليم الثانوي العام** بما يسمح بوضع قاعدة عريضة من المعارف والمهارات ذات المستويات المختلفة التي تتوافق مع حركة المجتمع المصري ومتطلباته من القوى العاملة، وبما يلبي احتياجات الدراسة المتطورة في المراحل الدراسية الأعلى، مع ضرورة اتصاف هذه الأهداف بالبعد المستقبلي، وضرورة الأخذ بالحسبان المتغيرات المجتمعية والعالمية المتسارعة، ويتطلب ذلك أن تتمحور أهداف هذه المرحلة حول الإعداد المتكامل للطالب في مجالات الحياة والعمل، والإعداد لمواصلة الدراسة في المراحل اللاحقة، بالإضافة إلى ذلك تزويد الطالب بمهارات التعلم الذاتي والتعليم المستمر.

- **وأكدت الدراسة رقم (١١)** بتوصياتها على ضرورة اشتقاق الأهداف من نظرية تربوية أو فلسفة عامة متفق عليها، وأن تراعي الأهداف خصائص المتعلمين وإمكانياتهم، و تتفق مع خصائص المجتمع، وتسهم في تحقيق أهدافه ومطالب التنمية فيه، و تحقيق الأهداف القومية للتعليم في مصر، وأهداف المرحلة المنبثقة منها، و تراعي ربط المدرسة بالبيئة وتتفق مع طبيعة العصر وخصائصه، و تتنوع وتكون شاملة لكل جوانب المنهج، و تحدد بدقة وتصاغ بوضوح لا لبس فيه، وأن تكون واقعية وقابلة للتحقق والقياس، و تسهم في تعويد الطلاب على البحث والملاحظة والتقصي والابتكار.

- وأوصت **الدراسة رقم (١٣)** بضرورة تمحور **الأهداف** حول بناء القدرة المصرية على مواجهة التحدي التكنولوجي، وإعداد الإنسان للتغير والتهيؤ النفسي له والاستعداد له والتأثير عليه، وإكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي واستخدام المصادر الأساسية للحصول على المعرفة، وتنمية القدرة على التواصل مع الثقافات الأخرى، وبناء التربية الخلقية، وضرورة مراجعة أهداف تدريس المناهج المختلفة للقضاء على الانفصال بين الأهداف المعلنة من جهة، بين وسائل تحقيقها من جهة أخرى.

- **وتوسعت الدراسة رقم (١٥)** في توصياتها لتطرح رؤية مستقبلية تحدد من خلالها أربع وظائف **وأهداف للمدرسة الثانوية العامة**، متداخلة ومتشابكة الواجبات والمسؤوليات هي:

١. وظيفة تربوية: تتمثل في إعداد الطلاب للمواطنة في مجتمع ديمقراطي، وتأصيل القيم

الخلقية، وتنمية الشعور بالانتماء .

٢. وظيفة تعليمية: يتم من خلالها تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من مواصلة التعليم العالي، وفهم العالم المحيط بهم، والاتصال والتفاعل مع الآخرين، واتباع الأسلوب العلمي بالتفكير.

٣. وظيفة مهنية: تعمل على توفير قدر مناسب من الثقافة المهنية، تمكن الطالب من التعرف على طبيعة النشاط الاقتصادي في المجتمع، والتعامل مع المتغيرات في سوق العمل، وتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل حياتهم العملية، وتقدير احتياجاتهم من التدريب، واعادة التدريب وفق استعداداتهم وقدراتهم.

٤. وظيفة ثقافية: تتمثل في تهيئة بنية ثقافية قوامها أنشطة الطلاب والمعلمين، وتؤكد هذه الدراسة على أن الوظيفة الثقافية للمدرسة يجب أن تتجاوز حد تدريس المقررات الثقافية النمطية، وصور النشاط التقليدية، وأن تتسع هذه الوظيفة لتجعل من المدرسة بيئة ثقافية تهيئ لطلابها أسباب التنوير والإبداع، وأن ترتبط المدرسة بالعالم، وتنقل العالم إلى المدرسة من خلال برامجها وأنشطتها.

– وتوصلت **الدراسة رقم (١٩)** إلى اقتراح تصور لمد مرحلة التعليم الأساسي حتى نهاية مرحلة التعليم الثانوي، هذا التصور دمج بين المرحلتين في مرحلة واحد ممتدة (١٢) سنة، على أن تتصف **أهداف هذه المرحلة الجديدة** المقترحة بالشمول والتنوع والمرونة، وأن تكون معبرة عن احتياجات فردية و مجتمعية، و تؤكد على الربط بين التعليم والعمل والحياة. **واقترحت هذه الدراسة** حزمة من الأهداف تتنوع في محاورها لتشمل: أهداف تتمحور حول إشباع الحاجات الثقافية المحلية والإقليمية والعالمية، وأهداف تتمحور حول التنشئة السياسية، وأخرى تتمحور حول التربية المدنية، وأهداف تتمحور حول التكوين الذهني للمتعلم، وأخرى حول دعم الولاء للوطن.

من هذا العرض لنتائج أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية المرتبطة بموضوع أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام، يتضح أن هذه الدراسات توصلت إلى وجود مجموعة من العيوب والثغرات والمشكلات في هذه الأهداف، يمكن إجمالها بما يلي:

- إنها مصاغة بعبارات عامة وعريضة، وتركز على عمليات التعلم القائم على المعلم، وإنها أغفلت الكثير من القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري، فضلاً إلى أن مرحلة التعليم الثانوي العام لا يمكن أن تهدف إلا لإعداد الطالب للتعليم العالي، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تعد الطالب للحياة أو لسوق العمل.
- مساواة الأهداف بين الإعداد للحياة والإعداد للجامعة ، واعتبار أحداهما بديلاً للأخر.

- قصور ترجمة الأهداف على الواقع، وقصورها عن تلبية احتياجات المجتمع وبناء القدرة على مواجهة المستقبل.
- قصورها عن تبصير الطلاب بالمتغيرات العالمية وسبل مواجهتها، وقصورها في غرس مهارات التعلم الذاتي، وفي إعداد الشباب للحياة في مجتمع الغد، وقصورها عن تنمية القدرة على الإبداع والابتكار.
- انعدام وضوح الرؤية بالنسبة لأهداف هذه المرحلة، من حيث هي مرحلة متوسطة تعد طلابها للدراسة في التعليم العالي، أو أنها مرحلة تثقيف عام، أو أنها تمثل الاثنين معاً.

وأوصت أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بمجموعة من التوصيات والمقترحات، لمعالجة هذه المشكلات التي ظهرت في أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام، ولتطوير أهداف هذه المرحلة، ويمكن تبويب هذه التوصيات في النقاط التالية:

- إعادة صياغة أهداف التعليم الثانوي العام بما يتوافق مع متطلبات المتغيرات المتسارعه، وبما يتيح للطالب القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.
- اشتقاق الأهداف من نظرية تربوية أو فلسفة عامة متفق عليها، وأن تراعي هذه الأهداف عند اشتقاقها خصائص المجتمع ، وأن تسهم في تحقيق أهداف ومطالب التنمية، وفي تحقيق الأهداف القومية للتعليم.
- أن تكون الأهداف واقعية وقابلة للتحقيق والقياس، و تسهم في تعويد الطلاب على البحث والملاحظة والتقصي والابتكار(مهارات التعليم الذاتي).
- مراجعة أهداف تدريس المناهج المختلفة، للقضاء على الانفصال بين الأهداف المعلنة من جهة، وبين وسائل تحقيقها من جهة أخرى.
- أن تعدل الأهداف بحيث تقوم المدرسة بتحقيق أربع وظائف أساسية هي (وظيفة تربوية و وظيفة تعليمية و وظيفة مهنية و وظيفة ثقافية).
- أن توجه الأهداف إلى المستقبل، لتشمل طرق إنتاج الطاقة واستغلالها والمحافظة عليها، ولتشمل التكنولوجيا الحيوية، ولتوضح دور المفاعلات النووية والذرية...الخ.
- أن تتنوع الأهداف في محاورها لتشمل أهدافاً تتمحور حول إشباع الحاجات الثقافية المحلية والإقليمية والعالمية، وأهدافاً تتمحور حول التنشئة السياسية والتربية المدنية، وأهدافاً تتمحور حول التكوين الذهني للمتعلم.

وفي محاولة من الدراسة للتعرف فيما إذا كان هناك علاقة بين ما توصلت إليه أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من نتائج وما قدمته من توصيات ومقترحات لتطوير أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام، في نفس الفترة المعنية بها الدراسة، وذلك وفقاً لصدور تشريعات تربوية رسمية في هذا الإطار فقد وجد أنه:

بالمقارنة بين هذه التوصيات وبين تشريعات تطوير أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، اتضح أن أهداف التعليم الثانوي العام لم يصبها التطوير منذ عام ١٩٨١ وحسب ما جاء بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، أن مرحلة الثانوية العامة تهدف إلى إعداد الطلاب جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي أو المشاركة في الحياة العامة والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية، ولم يصدر أي تشريع بعد هذا القانون يدل صراحة عن إعلان أهداف جديدة للمرحلة الثانوية العامة غير هذه الأهداف التي انتقدتها أبحاث المركز بشدة وأوصت بتعديلها وتطويرها.

المحور الثاني: سياسة القبول:

في إطار اهتمام المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بمرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، فقد أجرى المركز العديد من الأبحاث والدراسات تناولت بين مفرداتها موضوع سياسة القبول في مرحلة التعليم الثانوي العام [١] وتوصلت هذه الدراسات إلى العديد من النتائج، يقوم الباحث بعرض أهمها:

- بينت الدراسة رقم (١٣) أن **سياسة القبول في التعليم الثانوي العام** لا تحقق تكافؤ الفرص التعليمية بين نوعي التعليم العام والفني، ولا تحقق الانسيابية بين أنواع التعليم، ولا تستجيب لسوق العمل المتغير والمتطور في ظل فلسفة التعليم والتدريب مدى الحياة، وقصورها عن تحقيق الاستيعاب الواعي للتكنولوجيا المتقدمة، وقصور النظام الدراسي في الموازنة بين التخصص الدقيق وبين الإعداد الشامل، وعدم مراعاة التنوع الفطري في ميول الطلاب ورغباتهم وقدراتهم.

- وترتب على **سياسة القبول** المتبعة وحسب ما جاء **بالدراسة رقم (١٥)** انعكاس الوضع الطبقي لصيغ التعليم الثانوي على ازدواجية المعايير فيما يخص صياغة المواطنة، ومن ثم الازدواجية في صياغة المقررات الدراسة، هذه الصياغة ليست وفق ما يتطلبه الإنسان بل وفق ما يتطلبه المجتمع في بنيته الطبقية.

- وعلى عكس ما توصلت إليه **الدراسة رقم (١٣) والدراسة رقم (١٥)** فقد أشارت **الدراسة رقم (٧) إلى أن سياسة القبول في التعليم الثانوي العام** يتوفر فيها الحيادية وتكافؤ الفرص إلى حد كبير، ولكنها تستلزم اتخاذ مجموعة من التدابير المتعلقة بالتوجيه والإرشاد لمعاونة الطلاب على حسن الاختيار.

([١])- راجع في ذلك: أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (عينة الدراسة) رقم (٢)- (٦)- (٧)- (٨) -(١٣) - (١٥) - (١٦)- (١٩) -(٢٠)- (٢١).

– وهذا ما أكدته الدراسة رقم (٢١) حيث وجدت أن هناك موافقة من قبل الرأي العام المصري على بقاء التعليم الثانوي العام مستقلاً عن التعليم الفني، وعلى السماح للطالب بالعودة لاستكمال تعليمه إذا انقطع عنه لفترة زمنية قصيرة أو طويلة (وهذا يعني أن شرط القبول يجب إلغاؤه).

– وفيما يخص نظام القبول الذي طبق في اختيار وانتقاء الطلاب في فصول ومدرسة المتفوقين فقد أوضحت نتائج الدراسة رقم (٦) أن نظام القبول الذي طبق اقتصر على استيفاء شرط الحصول على (٩٠%) من المجموع الكلي لدرجات الطالب في امتحان إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي(المرحلة الإعدادية)، ما أتاح قبول بعض الطلاب الذين هم في الواقع غير متفوقين.

وفي ضوء ما توصلت إليه أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من مشكلات في هذا المحور، قدمت توصياتها ومقترحاتها لحل هذه المشكلات وتطوير سياسة القبول في مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر وفق ما يلي:

– في ضوء الأبحاث والتقارير المقدمة وفي ضوء المناقشات التي جرت حول هذه الأبحاث أوصت (الندوة) الدراسة رقم (٢) فيما يخص اختيار وقبول الطلاب بتشكيل لجان متخصصة لوضع وتقنين اختبارات لتوجيه الطلاب لنوع التعليم الثانوي المناسب لقدراتهم وميولهم.

– ودعت الدراسة رقم (٨) إلى إيجاد بنية للتعليم غير نظامية (مراكز موازية للتعليم النظامي)، تُمكن الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الثانوي (من غير النظاميين) دون التقيد بشروط السن وفترة الدراسة وأساليب الحضور.

– وفي نفس المجال اقترحت الدراسة رقم (٢١) ضرورة تحقيق الانسيابية بين التعليمين العام والفني كخطوة في طريق المدرسة الثانوية الموحدة، وأوصت بتعديل شروط قيد الطلاب وإعادة قيدهم بإلغاء شروط السن، والسماح لمن انقطع عن الدراسة بمواصلة التعليم.

– ومع اقتراح الدراسة رقم (١٩) وتأكيد الدراستين رقم (١٣) و(٢١) على مد الإلزام إلى المرحلة الثانوية، ليصبح هناك بنية جديدة للتعليم تشمل المراحل التالية:

١. مرحلة تمهيدية: ومدتها خمس سنوات، تبدأ من سن السادسة وحتى سن العاشرة، ويتم التركيز فيها على إكساب التلاميذ المهارات الأساسية.
٢. مرحلة التأسيس، ومدتها ثلاث سنوات، تبدأ من سن الحادية عشرة وحتى سن الثالثة عشرة، ويتم فيها تأسيس المتعلم بالمهارات والاتجاهات والمعارف، التي تمكنه من

اختيار مجال تخصصه في المرحلة التالية.

٣. مرحلة التوجيه: ومدتها أربع سنوات، تبدأ من سن الرابعة عشرة وحتى سن السابعة عشرة، وهذه المرحلة تنقسم إلى مرحلتين فرعيتين:

- المرحلة العامة: ومدتها عامان، تتوازن فيها المقررات الأكاديمية مع المقررات التطبيقية.
- المرحلة التخصصية: ومدتها عامان، ويتحدد مصير الطالب بها في ضوء نتائجه في المرحلة العامة.

فإن سياسة القبول في مرحلة التعليم الثانوي لن يكون لها أي داعٍ، في ظل هذه البنية الجديدة، حيث إن جميع الطلاب الذين سيجتازون المرحلة التأسيسية سيلتحقون بالمرحلة التوجيهية التي توازي التعليم الثانوي في ظل البنية القائمة في الوقت الحالي.

– وفي نفس الإطار أوصت **الدراسة رقم (١٣)** بضرورة إلغاء الثنائية الجامدة بين التعليم الثانوي العام والفني، والأخذ بنموذج المدرسة المتكاملة، وذلك بضم أنماط المدرسة الثانوية في إطار مدرسة واحدة متعددة التخصصات، وذلك ما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الطلاب، وما يحقق التكوين والتأهيل المتكامل، بحيث يستطيع الطالب بعد الانتهاء من هذه المرحلة الالتحاق إما بالتعليم العالي أو بأحدى المهن، واقترحت دراسة المركز هذه أن تكون الدراسة في هذا النموذج وفق نظام الساعات المعتمدة، ودعت إلى ضرورة الاستفادة من بعض المدارس الثانوية المهنية المجهزة جيداً لخدمة المدارس الثانوية المتكاملة.

– وأوصت **الدراسة رقم (٦)** فيما يتعلق **بنظام القبول والالتحاق** بضرورة انتقاء الطالب المنتسب إلى فصول ومدرسة المتفوقين بالاستناد إلى نجاحه في مجموعة اختبارات للقدرات العقلية وللميول ومقاييس الشخصية، بالإضافة إلى مجموعة في امتحان الشهادة الإعدادية.

– وفي نفس الإطار فقد أوصت **الدراسة رقم (١٦)** بضرورة العناية والاهتمام بفئة المتفوقين أصحاب القدرات العقلية العالية، وذلك بدعوة الطلبة للالتحاق من خلال اجتياز اختبار قدرات دراسية بهدف التدقيق في نظم القبول ببرامج المتفوقين بالمدارس الثانوية، وبإعداد مناهج ومقررات تناسبهم وتشبع رغباتهم وميولهم، ومنحهم شهادة توضح اجتيازهم برامج التفوق، مع مساعدة هؤلاء الطلاب للالتحاق بالدارسات العليا، أو بمراكز الأبحاث خارج الجامعة، أو للعمل في الشركات، وذلك بعد الانتهاء من الدراسة الجامعية.

ـ كذلك الأمر تقدمت **الدراسة رقم (٢٠)** بمجموعة من التوصيات فيما يخص انتقاء الطلاب المتفوقين وتوزيعهم على فصول المتفوقين منها: الاهتمام بالتفوق الدراسي و التحصيلي منذ المرحلة الابتدائية، وتهيئة المناخ لاستمراريته في المراحل الدراسية التالية حتى المرحلة الجامعية والدراسات العليا، ووضع السياسات الخاصة بإعفاء الطلاب المتفوقين من

المصروفات، ومنحهم حوافز مادية ومعنوية نظير تفوقهم، وإتاحة الفرصة للمتفوقين للقفز والترقي إلى عام أعلى، طالما أن مستواهم التحصيلي يسمح بالتخرج مبكراً، والبدء في تطبيق فكرة عزل الطلاب المتفوقين وتجميعهم معاً في مدارس أو فصول خاصة.

من هذا العرض لنتائج أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية المرتبطة بموضوع سياسة القبول في مرحلة التعليم الثانوي العام، يتضح أن هذه الدراسات توصلت إلى وجود مجموعة من العيوب والثغرات والمشكلات في هذه السياسة، يمكن إجمالها بما يلي:

- إن نظام القبول الذي طبق في فصول المتفوقين في عامها الأول (١٩٨٩/٨٨) اقتصر على استيفاء شرط حصول الطالب على(٩٠%) من المجموع الكلي في الشهادة الإعدادية.
- إن سياسة القبول لا تحقق تكافؤ الفرص التعليمية في توزيع الطلاب على أنواع التعليم، حيث إن الوضع الطبقي لصيغ التعليم ترتب عليه ازدواجية المعايير في توزيع الطلاب على أنواع التعليم الثانوي.
- لا يوجد في مصر بنى تعليمية موازية للتعليم النظامي لقبول الطلاب الذين يرغبون في متابعة الدراسة الثانوية العامة خارج أسوار المدارس الثانوية العامة.
- إن نظام القبول لا يسمح للطالب باستكمال تعليمه بعد انقطاعه عنه لفترة معينة، وذلك بسبب شرط السن.

وأوصت أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بمجموعة من التوصيات والمقترحات، لمعالجة هذه المشكلات التي ظهرت في سياسة القبول في مرحلة التعليم الثانوي العام، ولتطوير هذه السياسة، ويمكن تبويب هذه التوصيات في النقاط التالية:

ـ قبول الطلاب في فصول المتفوقين بالاستناد إلى اختبارات للقدرات العقلية وللميول الشخصية، بالإضافة إلى المجموع الكلي للطالب في مرحلة التعليم الأساسي.

ـ إيجاد بنية غير نظامية للتعليم (مراكز موازية للتعليم النظامي) تُمكن الطلاب الراغبين بالالتحاق بالتعليم الثانوي العام من متابعة تعليمهم فيه، دون التقيد بشرط السن.

ـ الأخذ بنموذج المدرسة الثانوية المتكاملة، بضم أنماط المدرسة الثانوية في إطار مدرسة واحدة متعددة التخصصات، وبذلك يصبح جميع الطلاب متساويين في فرص الالتحاق.

ـ مد مرحلة التعليم الأساسي ليشمل مرحلة التعليم الثانوي.

ـ السماح للطالب الذي انقطع عن الدراسة لفترة طويلة أو قصيرة، بالعودة لاستكمال تعليمه.

إن سياسة القبول المتبعة في انتقاء الطلاب لمرحلة التعليم الثانوي العام مستقرة إلى حد ما، ولم تبحث كمحور أساسي في أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وقد يكون

ذلك لاستقرارها، وقلة العيوب فيها، إلا فيما يخص مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث إن الاعتماد على مجموع الطالب كشرط أساسي للقبول قد أدى إلى الإخلال في هذا المبدأ، فهذه المجاميع لا تكون دائماً تعبيراً عن قدرات الطلاب وإمكانياتهم، بل تتأثر بمجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وفي محاولة من الدراسة للتعرف فيما إذا كان هناك علاقة بين ما توصلت إليه أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من نتائج وما قدمته من توصيات ومقترحات لتطوير سياسة القبول في مرحلة التعليم الثانوي العام، وبين صدور تشريعات تربوية رسمية في هذا الإطار فقد وجد أنه:

- أوصت الدراسة رقم (٦) سنة ١٩٩١ بضرورة انتقاء الطالب المنتسب إلى فصول ومدرسة المتفوقين بالاستناد إلى نجاحه في مجموعة اختبارات للقدرات العقلية وللميول ومقاييس الشخصية، بالإضافة إلى مجموعة في امتحان الشهادة الإعدادية، وفي العام التالي لهذه الدراسة صدر القرار الوزاري رقم (٥٦) بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ [١] بشأن الامتحان العام لمسابقة اختبارات القدرات العقلية والقدرة على التفكير الابتكاري للطلاب المتقدمين للالتحاق بفصول المتفوقين بالصف الأول الثانوي بالمدارس الثانوية العامة ومدرسة المتفوقين الثانوية التجريبية للبنيين بعين شمس، حيث أشار هذا القرار إلى خضوع كافة الطلاب المتقدمين لفصول ومدرسة المتفوقين بعين شمس إلى اختبار، تضاف درجته إلى مجموع الطالب في الشهادة الإعدادية، وفي ضوء نتيجة الطالب في المجموع يحدد قبولهم فيها، أو عدم قبولهم.

المحور الثالث: سياسة التشعيب:

قام الباحثون في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بإجراء العديد من الأبحاث والدراسات المرتبطة بمرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وقد تناولت بين مفرداتها موضوع سياسة التشعيب المتبعة في هذه المرحلة [٢] وتوصلت هذه الدراسات إلى العديد من النتائج. تقوم الدراسة بعرض ما توصلت إليه هذه الدراسات فيما يخص هذا المحور:

- وجدت **الدراسة رقم (٣)** أن هناك فجوة بين الثقافتين الأدبية والعلمية، حيث إن خريجي الشعبة العلمية ليس لديهم ثقافة طلاب وخريجي الشعبة الأدبية، والعكس بالعكس،

([١]) – وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم (٥٦) بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ بشأن الامتحان العام لمسابقة اختبارات القدرات العقلية والقدرة على التفكير الابتكاري للطلاب المتقدمين للالتحاق بفصول المتفوقين بالصف الأول الثانوي بالمدارس الثانوية العامة ومدرسة المتفوقين الثانوية التجريبية للبنين بعين شمس، مرجع سابق.

([٢]) - راجع في ذلك: أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (عينة الدراسة) رقم (٣)- (٤)- (٥)- (٧)- (١٣)- (١٥)- (١٩)- (٢٤) .

وعزت الدراسة ذلك إلى نظام التشعيب المعمول به في توزيع الطلاب على الشعب.

- **وأكدت الدراسة رقم (٤)** أن اختيار وتوزيع الطلاب على الشعبة العلمية أو الأدبية يتم بطريقة عشوائية، ودون وجود أي مقياس أو اختبار لميول الطالب وقدرته للدراسة في هذه الشعبة أو تلك.

- **ووجدت الدراسة رقم (٥)** أن تطبيق نظام الساعات المعتمدة في التعليم الثانوي العام يحقق عدداً من المكاسب أهمها: التخفيف من وطأة الامتحان، وإتاحة الفرصة للفروق الفردية بين الطلاب من خلال حرية اختيار المواد، فضلاً عن إمكانية التشعيب مع وجود المواد المشتركة.

- **وأشارت الدراسة رقم (٧)** إلىأن الدراسة في المدرسة الثانوية العامة قائمة على التشعيب (أدبي وعلمي) وهو ما عزفت عنه الكثير من النظم التعليمية المتقدمة، و أن عدد المواد فيها محدد، ولا يتيح حرية الاختيار أمام الطالب بشكل موسع وبما يتناسب مع ميوله واهتماماته.

- وأسفرت **الدراسة رقم (١٣)** عن مجموعة من المشكلات في هذا المجال وهي:الانفصال الحاد بين شعبتي التعليم الثانوي العام، وعدم توفير قاعدة ثقافية أساسية لجميع الطلاب، وقصور توفير مسارات تعليمية متنوعة حتى لا يُصب الطلاب في قوالب جامدة.

- وبعد تطبيق قانون التعليم رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ أشارت **الدراسة رقم (١٥)** فيما يخص هذا المحور أن تغيير نظام الامتحان لم يرافقه تغيير كبير في فكرة التشعيب في الثانوية العامة، كما أشارت إلى أن تعديل نظام الثانوية ثلاث مرات في أقل من عشر سنوات أمر يعكس إحساساً كبيراً بعدم قدرة هذه المرحلة على تحقيق أهدافها في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

- وتأكيداً على ما سبق فقد وجدت **الدراسة رقم (٢٤)** التي أجريت بعد سبع سنوات من **الدراسة رقم (١٥)** والتي خصصت لمعرفة أسباب عزوف الطلاب عن الالتحاق بالشعبة العلمية، وازدياد التحاقهم بالمقابل بالشعبة الأدبية. وعرضت هذه الدراسة **نتائجها** في ضوء آراء أفراد عينتها وفق ما يلي:

- إن هناك أربعة أسباب أساسية **(من وجهة نظر الطلاب والمعلمين في التعليم الثانوي العام)** لعزوف الطلاب عن الالتحاق بالشعبة العلمية هي: مشكلة القبول بالجامعات بصفة عامة، ومشكلة الالتحاق بكليات القمة(الطب والهندسة) بصفة خاصة، وصعوبة المقررات الدراسية بالشعبة العلمية، ومشكلة امتحانات الطلاب بهذه الشعبة.
- وهناك أربعة أسباب تأتي بمرتبة ثانية لأسباب العزوف تتمثل بعدم كفاية المعامل

والأجهزة التي تتيح للطالب إجراء التجارب، ورغبة الطلاب في توفير الوقت والجهد، وتقليل الضغط النفسي الذي تتطلبه الدراسة في الشعبة العلميـــة، وقصـــور التوعيـــة والإرشاد التعليمي في توجيه الطلاب إلى الشعبة المناسبة لهم.

- بالإضافة إلى ذلك هناك سببان غير مباشرين للعزوف هما: عدم ميل عدد كبير مـــن الطلاب للدراسة بالشعبة العلمية، وضعف استخدام الوسائل التعليمية التي تساعد على فهم واستيعاب المواد بشكل جيد.

- أما أسباب العزوف **من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس بالجامعات** فهي:

- صعوبة بعض مواد الدراسة في الشعبة العلمية(كالرياضيات والفيزياء والكيمياء)، وعدم الاهتمام بالنواحي التطبيقية في تدريسها.
- عدم توفر المعامل والمواد الخام والبيئة الداعمه لتدريس المـــواد العلميـــة بالمـــدارس الثانوية، ما يؤدي إلى تدريسها باستخدام الأساليب التقليدية.
- عدم تناسب عدد الأماكن التي تخصصها الجامعات الحكومية بكليات القمة العلمية، مـــع عدد طلاب الشعبة العلمية، وصعوبة التحاق عدد كبير منهم بكليات القمة التي يصل الحد الأدنى للقبول فيها (٩٥%) من مجموع الطالب في الشهادة الثانوية العامة.
- تكلفة الدراسة بالشعبة الأدبية أقل منها في الشعبة العلمية، وذلك لأن أســـعار الـــدروس الخصوصية فيها أقل منها في الشعبة العلمية، إلى جانب اعتماد الدراسة فيها على الحفظ والاستظهار ما يسهل استيعابها دون مدرس خصوصي.
- قبول كليات القمة الأدبية لمجموع يصل حده الأدنى (٩٠%)، إلى جانب قبول الكليـــات النظرية لأعداد كبيرة من الحاصلين على الثانوية العامة من الشعب الأدبية.
- انتشار كليات مثل الآداب والحقوق والتجارة (والتي تقبل طلابها من الشـــعبة الأدبيـــة) بالمحافظات يجعل طلاب هذه المحافظات يقبلون على الالتحاق بهذه الشعبة.

- وكان **رأي أولياء الأمور** بأسباب العزوف ما يلي:

- سهولة مواد الدراسة بالشعبة الأدبية، مقابل صعوبتها بالشعبة العلمية.
- صعوبة امتحانات الشعبة العلمية مقارنة بامتحانات الشعبة الأدبية.
- رغبة الآباء في تخفيف العبء والتوتر عن أبنائهم.
- انخفاض تكلفة الدروس الخصوصية في الشعبة الأدبية، مقابل ارتفاع التكلفة فـــي الشـــعبة العلمية.
- استيعاب الكليات النظرية لأعداد كبيرة من الطلاب مقارنة بالكليات العلمية.
- تساوي كل من خريجي الكليات العلمية والأدبية في فرص التعيين والمرتب عند التحـــاقهم بالعمل.

وبناء على ما توصلت إليه بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بخصوص ثغرات ومشكلات سياسة التشعيب في مرحلة التعليم الثانوي العام، فقد أوصت هذه الدراسات بعدد من التوصيات والاقتراحات على النحو التالي:

- اقترحت **الدراسة رقم (٣)** نظام الاختيار بين المواد بدلاً من نظام التشعيب لأن هذا النظام **يحقق التوازن والتكامل بين الثقافتين العلمية والأدبية**، فيدرس طالب الشعبة العلمية (٢٦%) من المواد العلمية و(١٧%) من المواد الاجتماعية والإنسانية و(١١%) للنشاط، والنظام المقترح يهتم بالنمو المتكامل للطالب من حيث المعرفة والمهارات والنشاطات والتربية الدينية والرياضية، كما يحقق اشتراك الطلاب جميعهم في دراسة المواد الأساسية التي تقدر بنحو (٤٦%) من عدد ساعات التدريس، فضلاً عن توفير فرص للاختيار أمام الطالب حسب استعداداته وقدراته.

- ولعلاج الفجوة بين الثقافتين الأدبية والعلمية اقترحت **الدراسة رقم (٣)** مجموعة من المواد الاختيارية يختار الطالب المتخصص في قسم ما مواد أخرى من القسم الآخر دون إجبار، وبالتالي ووفق ذلك توجد مجموعة من المواد الأساسية الإجبارية لكل الطلاب ضماناً لوجود حد أدنى من المعرفة عند الجميع، ومجموعتان اختياريتان هما: مجموعة المواد العلمية، ومجموعة المواد الاجتماعية والإنسانية، ويختار الطالب خمس مواد منها بحيث لا يزيد اختياره في أي مجموعة عن ثلاث مواد، وبهذا يتوفر الحد المطلوب للجمع بين الثقافتين .

- وتوصلت **الدراسة رقم (٤)** إلى إعداد مقياسين صالحين لقياس الميل نحو الدراسة (العلمية والأدبية)، يتكون كل منهما من (٢٥) بنداً رئيسياً وكل بند يحتوي على ثلاث إجابات، ومرفق معه نموذج الإجابات ودليل العمل، واقترحت **الدراسة رقم (٤)** الاستفادة من المقياسين في تحديد الشعبة التي سيلتحق بها الطالب في الصف الثالث الثانوي (التشعيب في تلك الفترة كان يتم في الصف الثالث الثانوي العام)، وقد حددت الدراسة لتطبيق المقياسين السابقين لجنة مكونة من:

- أحد المشتغلين بالتوجيه التربوي من المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية أو من كليات التربية بالمحافظات.
- مدير أو وكيل المدرسة بالإضافة إلى بعض الإداريين بالمدرسة.
- الاختصاصي النفسي وفي حال عدم وجوده يقوم الاختصاصي الاجتماعي بنفس الدور.

- وأكدت **الدراسة رقم (٤)** على ضرورة أن تأخذ هذه اللجنة بالاعتبار عند قيامها

بعملها درجات الطالب في المواد الدراسية العلمية ودرجاته في المواد الدراسية الأدبية.واقترحت الدراسة تطبيق هذين المقياسين كتجربة مبدئية للوصول إلى أفضل المعايير لانتقاء الطلاب وتوزيعهم على الشعب المختلفة.

ـ ودعت **الدراسة رقم (٧)** إلى الأخذ بنظام جيد للإرشاد والتوجيه لمساعدة الطلبة على حسن اختيارالشعبة التي تناسبهم في التعليم الثانوي العام، وضرورة وجود مرشد أكاديمي تربوي في كل مدرسة ثانوية يساعد الطلاب على اختيار المواد الأساسية التي تناسبهم وتتناسب مع آمالهم في الدراسة الجامعية.

– وفي هذا الصدد اقترحت **الدراسة رقم (١٥)** صيغة المدرسة الثانوية الشاملة متعددة التخصصات، كما اقترحت خطة زمنية لتطبقها وفق ثلاث مراحل هي:

١. مرحلة انتقالية أولى: مدتها ثلاث سنوات يتم فيها إدخال المواد النظرية الأكاديمية إلى المدارس الفنية، وإدخال المواد المهنية العملية للمدارس العامة.
٢. مرحلة انتقالية ثانية: مدتها ثلاث سنوات أخرى ينتهي فيها التقسيم الكامل للتعليم الثانوي إلى عام (علمي–أدبي) وفني، وتصبح هناك مدرسة واحدة شاملة متعددة التخصصات، تضم طلاب من مسارات فنية مختلفة مع تأسيس نظري يؤهلهم للالتحاق بالجامعات.
٣. تحديد فترة زمنية مدتها ثلاث سنوات يتم فيها الانتقال من التقسيم(عام /فني) داخل المدرسة الشاملة، إلى تخصصات متنوعة تشمل كل المواد النظرية والفنية.

– واقترحت **الدراسة رقم (١٩)** لحل مشكلات التشعيب أن يكون هناك مناهج ومقررات محورية عامة بين جميع الطلاب، ومناهج فرعية تراعي تعدد البيئات والفروق القائمة، فضلاً عن اقتراحها مناهج مستقبلية، وفق المقررات التالية:

- المناهج المحورية: وتشمل اللغات، والدراسات الاجتماعية، والعلوم الأساسية، والتربية الدينية، التربية البدنية، والتربية الصحية، والتربية الفنية.
- المناهج الفرعية: وتشمل مناهج ذات طبيعة أكاديمية، ومناهج ذات صفة تطبيقية.
- المناهج المستقبلية: كالهندسة الوراثية وعلوم الكمبيوتر وعلوم الفضاء والعلوم البينية.

– ولعلاج مشكلة الازدياد الكبير في نسبة الملتحقين بالشعبة الأدبية، وانخفض نسبة من يلتحقون بالشعبة العلمية، **أوصت الدراسة رقم (٢٤)** بمجموعة من التوصيات أهمها:

- التوسع في برامج الثقافة العلمية المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا، لزيادة توعية الطلاب بأهمية الدراسة في الشعبة العلمية، ودور علوم المستقبل (الرياضيات والعلوم) في تقدم المجتمع المصري.
- تنظيم برامج إعلامية لتوعية الطلاب وأوليائهم بأهمية الدراسة بالشعبة العلمية،

وتنظيم مسابقات علمية للطلاب بالشعبة العلمية، وتكريم الفائزين إعلامياً ومادياً، والتوسع في بث الإعلامية المتطورة خاصة بالنسبة لمواد الشعبة العلمية.

- تطوير نظام الثانوية بشكل جذري، للقضاء على الثنائية بين الشعبة العلمية والأدبية.
- التنسيق بين الوزارات المعنية مباشرة بالتعليم لوضع خطط علمية لمواجهة هذه المشكلة.
- استخدام نظام الساعات المعتمدة الذي يتيح مرونة كبيرة للطلاب، ويرتبط بمتطلبات الدراسة في كل كلية على حدة.
- توحيد الحد الأدنى لنسب القبول في كل مرحلة من مراحل التنسيق بين طلاب الشعبتين.
- إعادة النظر في مناهج العلوم في جميع المراحل التعليمية بهدف تبسيطها.
- تطوير نظام الامتحان ليكون مقياساً حقيقياً لقدرات الطالب الفعلية والحقيقية.
- التوسع بالقبول بكليات الطب والصيدلة والهندسة، وإنشاء أقسام جديدة ترتبط الدراسة فيها بحاجات المجتمع مثل الهندسة الوراثية وعلوم الفضاء.
- إجراء اختبارات تحديد مستوى وقدرات للطلاب في الصف الأول الثانوي لتحديد ميولهم نحو الدراسة العلمية أو الأدبية، حتى يلتحق الطالب بالشعبة التي تناسب قدراته، بغض النظر عن رغبته أو رغبة أهله، وهذا ما يتماشى مع ما اقترحته الدراسة رقم (٤).
- إلغاء نظام التحويل من الشعبة العلمية إلى الشعبة الأدبية.

من هذا العرض لنتائج أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية المرتبطة بموضوع سياسة التشعيب في مرحلة التعليم الثانوي العام، يتضح أن هذه الدراسات توصلت إلى وجود مجموعة من العيوب والثغرات والمشكلات في هذه السياسة، يمكن إجمالها بما يلي:

- وجود فجوة بين الثقافتين الأدبية والعلمية كان التعليم سبباً في وجودها.
- يتوزع الطلاب على الشعب دون أي ضوابط أو مقاييس لميولهم وقدرتهم في الدراسة في هذه الشعبة أو تلك.
- إن نظام التشعيب المعمول به في مصر قد عزفت عنه الكثير من النظم التعليمية المتقدمة.
- الانفصال الحاد بين شعب التعليم الثانوي العام، وعدم توفر قاعدة ثقافية أساسية لجميع الطلاب، وصب الطلاب في قواعد جامدة.
- قصور التشعيب عن الموازنة بين التخصص الدقيق وبين الإعداد الشامل، وعدم مراعاة التنوع الفطري في ميول الطلاب ورغباتهم.

obeikandl.com

- ضعف نظام التوجيه والإرشاد المعمول داخل المدارس الثانوية العامة، والذي يتم من خلاله توزيع الطلاب إلى الشعبة التي تتناسب مع ميولهم وقدراتهم.
- عزوف الطلاب عن الالتحاق بالشعبة العلمية، والتحويل إلى الأدبية بعد الالتحاق بالعلمية.
- إن تعديل الثانوية العامة بالقانون (٢) لسنة (١٩٩٤) لم يغير كثيراً في فكرة التشعيب.

هذا وقد توصلت أبحاث المركز إلى تقديم بعض الحلول لعلاج بعض السلبيات السابقة، ولتطويرسياسة التشعيب في مرحلة التعليم الثانوي العام، تم تجميع هذه المقترحات والتوصيات بالتالي:

- العدول عن نظام التشعيب والأخذ بنظام الاختيار بين المقررات الدراسية، مع ضرورة وجود مجموعة مواد أساسية وإجبارية على جميع الطلاب، ومجموعة مواد اختيارية يختار الطالب منها ما يتناسب مع رغباته وميوله وقدراته.
- توزيع الطلاب على الشعب المختلفة بالاستناد إلى اختبارات ومقاييس للميول.
- تطبيق نظام الساعات المعتمدة لما يحققه من ايجابيات، بإتاحة حرية الاختيار للمواد الدراسية، وإمكانية التشعيب مع وجود مواد مشتركة.
- الأخذ بنظام جيد للإرشاد والتوجيه لمساعدة الطلاب على حسن اختيار ما يناسبهم من شعب ومقررات دراسية في التعليم الثانوي العام.
- الأخذ بنموذج المدرسة الثانوية المتكاملة متعددة التخصصات، بضم أنواع التعليم الثانوي وشعبة في إطار مدرسة واحدة متعددة التخصصات.
- مد مرحلة التعليم الأساسي لتشمل مرحلة التعليم الثانوي العام، وفق نموذج (تم اقتراحه) يلغي التشعيب.
- إعداد برامج ثقافية وإعلامية لتوعية الطلاب وأوليائهم بأهمية الدراسة في الشعبة العلمية.

ومن خلال محاولة الدراسة الوقوف على ما تحقق أو ما تجسد من هذه التوصيات على أرض الواقع، من خلال صدور تشريعات مستندة ومتماشية معها، وجد :

- أن التشعيب في المرحلة التعليم الثانوي العام مر منذ عام ١٩٨٠وحتى عام ٢٠٠٤ بثلاث مراحل، تباينت فيها السنة التي يتم فيها توزيع الطلاب على الشعب، فبينما كان يتم في السنة الثالثة حسب قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة١٩٨١ [1]، أصبح يتم في السنة الثانية وفق

([1]) – وزارة التربية والتعليم: قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، مرجع سابق.

قانون التعليم رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ [١]، وألغي التشعيب بمفهومه التقليدي في القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ [٢]، وتجدر الإشارة إلى أن أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية كان لها دور وأثر واضح في صدور القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤، والذي تم بموجبه إلغاء التشعيب ليحل محله نظام الاختيار بين المواد والمقررات الدراسية، حيث جاءت توصيات ومقترحات أغلب دراسات المركز [٣] التي تناولت موضوع التشعيب (قبل صدور هذا القانون)، لتؤكد على ضرورة **إلغاء التشعيب وإحلال مكانه نظام الاختيار بين المواد**، وجاء هذا القانون متماشياً إلى حد كبير مع ما أوصت به دراسات وأبحاث المركز، حيث جاء بالمادة (٢٦) من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ [٤] ما يلي: " تتكون مقررات الدراسة في التعليم الثانوي العام من مواد إجبارية ومواد اختيارية، ويصدر بتحديد هذه المواد وعدد المواد الاختيارية التي يتعين على الطالب أن يجتازها بنجاح قرار من وزير التعليم" .

وكما هو واضح من هذا القانون أنه ألغى التشعيب بمفهومه التقليدي (أدبي – علمي – رياضة) أي ألغى التشعيب كمجال للتخصص، ليحل محله نظام جديد هو مجال للدراسة، وذلك من خلال اختيار الطالب مجال للدراسة باختيار المواد التي تنتمي لهذا المجال، التي تناسب قدراته وميوله، ليدرسها بجانب بعض المقررات الإجبارية المقررة على جميع الطلبة، وهذا المجال الدراسي يتناسب مع الاختصاص الذي سوف يختص فيه في تعليمه العالي.

وبالتالي فإن القانون ألغى الحواجز بين الشعب، وأتى منسجماً مع الدعوة المستمرة لتنوع التعليم الثانوي في إطار وحدة المعرفة، و أتاح فرصة جيدة للطالب للاختيار بين المواد.

- وتماشياً مع توصيات إحدى دراسات المركز (**الدراسة رقم ٧**) لسنة ١٩٩٣والتي أوصت بضرورة الأخذ بنظام جيد للإرشاد والتوجيه، لمساعدة الطلاب على حسن اختيار ما يناسبهم من شعب ومقررات دراسية في التعليم الثانوي العام، صدر القرار الوزاري رقم (١٠٠) بتاريخ ١٩٩٤/٥/٨ [٥] بشأن اختيار مرشد تعليمي أو أكثر لكل مدرسة ثانوية عامة، وبمعدل مرشد تعليمي لكل(٢٥٠)، لتكون مهمته إرشاد الطلاب بنظام الثانوية العامة ومساعدتهم على اختيار ما يناسبهم من مقررات، فضلاً عن متابعة نموهم التعليمي.

([1])–وزارة التربية والتعليم: **قانون التعليم رقم (٢٨٨) لسنة١٩٨٨** ، مرجع سابق.

([2])–.....: **قانون التعليم رقم (٢) لسنة ١٩٩٤**، مرجع سابق.

([3])–راجع في ذلك: أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (عينة الدراسة) رقم (٣) – (٧) – (٨) .

([4])–وزارة التربية والتعليم : **قانون التعليم رقم(٢) لسنة ١٩٩٤** ، مرجع سابق، المادة ٢٦.

([5])–.....: **قرار وزاري رقم (١٠٠) بتاريخ ١٩٩٤/٥/٨** بشأن المرشد التعليمي بالمدرسة الثانوية العامة، المادة(١) و (٢).

المحور الرابع: الخطة الدراسية:

تناول الباحثون في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في أبحاثهم ودراساتهم المرتبطة بمرحلة التعليم الثانوي العام في مصر موضوع الخطة الدراسية في هذه المرحلة[1]، وتوصلت دراساتهم إلى العديد من النتائج، تقوم الدراسة بعرض أهمها:

- أوضحت **الدراسة رقم (٧)** أن عدد المواد في الخطة الدراسية محدد ولا يتيح حرية الاختيار أمام الطالب بشكل موسع وبما يتناسب مع ميوله واهتماماته، فضلاً عن خلو المنهج من المقررات التي تحوي الدراسات البينية أو المتداخلة كون المقررات مازالت قائمة على التقسيم التقليدي للمنهج.

- بالإضافة إلى ذلك **توصلت الدراسة رقم (١٠)** إلى وجود العديد من المشكلات وأوجه القصور في المدرسة الثانوية يجب العمل على حلها وأهمها: طول المقررات، وكثرة الحشو، وعدم التسلسل والترابط بينها، والنقص الشديد في الوسائل والأنشطة، وعدم توفر العدد الكافي من المدرسين المؤهلين تربويا لتدريس المواد الاختيارية.

- وتوصلت **الدراسة رقم (١٢)** إلى استراتيجية لتدريس مادة العلوم في المرحلة الثانوية، وكانت أهم ملامح هذه الاستراتيجية أنها أخذت فكرة التعاون وتكوين المجموعات وتحديد دور الأفراد وخاصة قائد المجموعة، واعتمدت على الأفكار العامة لاستخدام مدخل الوسائط المتعددة في اختيار أكثر من وسيط للدارس الواحد، واتخذت من أسلوب أوراق العمل كأحد الأساليب التي تساعد في تعليم الأعداد الكبيرة داخل حجرات الدراسة، وتميزت الاستراتيجية الجديدة بتنميتها لجوانب النمو التالية:

- الجانب المعرفي: وذلك بإكساب الطلاب المعلومات والمفاهيم بصورة أفضل من الطرق التقليدية، و تعويدهم على التعلم الذاتي، ما يقلل من العبء الملقى على المعلم، ويقلل من زمن التعليم، كما يساعد على زيادة فعالية الطلاب.
- الجانب الانفعالي: وذلك من خلال التعاون الإيجابي بين الطلاب بعضهم البعض وبينهم وبين معلمهم، وإحساس الطالب بأنه مقبول ومحبوب من الآخرين ما يزيد ثقته بنفسه، فضلاً عن إكساب الاتجاهات التعاونية التي ترتبط بميل الفرد للعمل مع غيره.
- الجانب المهاري: الاستراتيجية المقترحة تنمي لدى الطالب القدرة على استخدام الأدوات والوسائل نتيجة التعامل المباشر مع الوسيط، وتدوين النتائج وكتابة التقارير،

---

(1) - **راجع في ذلك: أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (عينة الدراسة) رقم (٢)-(٣)-(٥)-(٦)-(٧)-(٨)-(١٠)-(١١)-(١٢)-(١٣)-(١٤)-(١٥)-(١٦)-(١٨)-(١٩)-(٢٠)-(٢١)-(٢٢)**.

والقدرة على الاتصال وتحديد وسائلة وأدواته، كذلك تنمي لدى الطالب موهبة البحث عن المعلومة.

- وأشارت **الدراسة رقم (٥)** التي تناولت إمكانية تطبيق نظام الساعات المعتمدة في المرحلة الثانوية العامة، إلى صعوبة تطبيق نظام الساعات المعتمدة في مصر (بالرغم من مزاياه)، نظراً للضمانات والمستلزمات التي يتطلبها التطبيق من جهة، واستحالة توفيرها في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كان يمر بها المجتمع المصري في تلك الفترة، وتمثلت أهم صعوبات التطبيق بارتفاع كثافة الفصول، وصعوبة توفير المباني المدرسية وتجهيزها بمستلزماتها، والتكلفة المالية العالية التي يستلزمها التطبيق، وضرورة توافر إمكانيات تقنيه عالية، فضلاً عن حاجة النظام إلى الكوادر البشرية المدربة التي تضطلع بعمليات الإرشاد الأكاديمي والنفسي والاجتماعي والتي تضطلع بعمليات التقويم المعقدة المصاحبة لتطبيق النظام، وضرورة توفر برنامج إعلامي تربوي للتوعية بأهمية هذا النظام.

- وأكدت النتائج التي توصلت إليها **الدراسة رقم (١٣)** أن التغيرات الكيفية في محتوى المناهج قليلة، وتعاني من غلبة الطابع النظري عليها، و لا تراعي تباين البيئات، ولا ترتبط بالتطبيق والممارسة العملية ولا بمشكلات المجتمع، وتعتمد على التلقين وحشو الأذهان بالمعلومات دون الاهتمام بترسيخ المنهج بفكر الطالب، بالإضافة إلى أن هذه المناهج لا تشبع حاجات الطلاب، ولا تحل مشكلاتهم، أو تنمي ميولهم أو تدفعهم إلى التعلم الذاتي ومواجهة الحياة العملية، فضلاً عن عدم ملاحقتها للتطورات العلمية الحديثة، وقلة استخدام طرائق التدريس الحديثة، والابتعاد عن الأنشطة المدرسية.

- ولعلاج بعض المشكلات التي ظهرت **بالدراسة رقم (١٣)** توصلت **الدراسة رقم (١٤)** في نتائجها إلى صياغة مجموعة من المناهج الدراسية، تشكل رؤى مستقبلية لتطوير مناهج المرحلة الثانوية العامة، هذه المناهج تلبي حاجات الطلاب والمجتمع المصري في القرن الحادي والعشرين، وقد اشتملت هذه المناهج على (٢٢) مادة دراسية، تمت معالجة كل منهج مقترح وفقاً للمحاور التالية: الفلسفة ودواعي التطوير ــ الأهداف العامة للمنهج ــ الأهداف الخاصة للمنهج ــ المحتوى الدراسي ــ استراتيجيات التدريس ــ الأنشطة المصاحبة ــ أساليب التقويم.

- **أما الدراسة رقم (١٦)** فتوصلت إلى إعداد برامج لمجموعة من المواد الدراسية خاصة بالطلاب المتفوقين هي (اللغة العربية- اللغة الإنجليزية- الرياضيات- الفلسفة- الفيزياء- الكيمياء- الأحياء) ، وقد أسهمت هذه البرامج عند تجريبها على الطلاب المتفوقين في تنمية القدرة على التفكير الإبداعي لدى التلاميذ المتفوقين دراسياً في المرحلة الثانوية.

- كما توصلت **الدراسة رقم (١٨)** في نتائجها إلى وضع تصور لمنهاج العلوم

والرياضيات التكنولوجيا بالصف الأول الثانوي العام في ضوء مفهوم التكامل، وفي ضوء احتياجات المتعلم والمجتمع وفق متطلبات عام (٢٠٢٠)، وقد اشتمل هذا التصور على جميع مكونات المنهج، من حيث (الأهداف و الموضوعات العلمية المحتواة والأنشطة المصاحبة وأساليب التدريس وأساليب التقويم).

- وأشارت **الدراسة رقم (١٥)** إلى أن فلسفة الإعداد للمواطنة في مقررات التعليم الثانوي تفتقر لنظرة شمولية تتوازن فيها جوانب تنمية الشخصية وإعدادها بشكل إنساني متكامل، وإهمال المقررات لجوانب النمو المهارية والوجدانية، كما كشفت الدراسة عن إهمال تدريس الفلسفة في هذه المرحلة وجعلها مادة هامشية، بالإضافة إلى خلو كتب القراءة المقررة في هذه المرحلة من البعد الخاص بالتنمية الخلقية لشخصية الطالب، ما يمثل نقصاً وقصوراً في النظرة إلى عملية إعداد الطالب للحياة وفق مقومات تكوين المواطن الصالح.

- وتوصلت **الدراسة رقم (٢٢)** في نتائجها إلى إعداد حقائب تعليمية في مجموعة من المواد هي(التربية الدينية واللغة العربية و الفلسفة و الرياضيات و البيولوجيا و الكيمياء و الكمبيوتر و التكنولوجيا و الجغرافيا و اللغة فرنسية)، وقد شملت كل حقيبة على (دليل تنفيذ مخطط الحقيبة والمواد التعليمية والأنشطة المتضمنة في الحقيبة وتقويم مستويات الأداء في محتويات الحقيبة وملاحق الحقيبة)، وعند تطبيق الحقائب السابقة على الطلاب، لقياس أثرها في تنمية المواطنة والتفكير الناقد والتحصيل الدراسي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- فيما يتعلق بأثرها في تنمية المواطنة: وجد أن هناك تأثيراً لتعلم الحقائب المستخدمة بمختلف المواد الدراسية، على تنمية المواطنة لدى طلاب الصف الأول الثانوي.
- فيما يتعلق بأثرها في تنمية التفكير الناقد: وجد أن هناك تأثيراً لتعلم الحقائب المستخدمة بمختلف المواد الدراسية، في تنمية التفكير الناقد لدى طلاب الصف الأول الثانوي.
- فيما يتعلق بأثرها في تنمية التحصيل الدراسي: وجد أن هناك تأثيراً لتعلم الحقائب المستخدمة بمختلف المواد الدراسية، في تنمية التحصيل الدراسي لدى طلاب الصف الأول الثانوي.

وفي ضوء ما توصلت إليه بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بخصوص عيوب وثغرات الخطة الدراسية ومقرراتها ومناهجها في مرحلة التعليم الثانوي العام، فقد أوصت هذه الدراسات بعدد من التوصيات والاقتراحات على النحو التالي:

- أوصت (الندوة) **الدراسة رقم (٢)** بضرورة أن تتصف خطة الدراسة في هذه المرحلة بالمرونة والتنوع في المواد العلمية، مع ضرورة تكاملها مع المواد الأكاديمية، وإعادة النظر في خطة الدراسة بالتعليم الأساسي في ضوء الخطة الدراسية للمرحلة الثانوية العامة،

وتحديد عدد ساعات مناسبة للمجالات العملية بما يؤدي إلى تحقيق أهدافها، وضرورة انفتاح المدارس الثانوية العامة على المؤسسات الإنتاجية في البيئة، ليشارك الطلاب مشاركة فعلية في الإنتاج.

- كما أوصت (الندوة) الدراسة رقم (٢) بضرورة أن يراعى في المناهج الدراسية جانب إعداد الطالب للحياة والعمل، وليس الإعداد للتعليم العالي فقط، فضلاً عن ضرورة إعداد مستويات مختلفة من المنهج الواحد لمواجهة الاهتمامات المتباينة للطلاب، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالأنشطة التربوية في المدارس، مع تجهيز هذه المدارس بالورش والمعامل التي تعمل على تحقيق أهداف المنهاج.

- واقترحت الدراسة رقم (٣) خطة دراسية أسبوعية للتدريس في مرحلة التعليم الثانوي العام، تم تقسيم المواد الدراسية فيها إلى مواد أساسية، ومواد اختيارية، ومواد للمستوى الرفيع، ومجالات للنشاط، وقد حددت الخطة المقترحة عدد الحصص المخصص أسبوعياً لتدريس كل مادة من المواد، وفق ما يلي:

*مجموعة المواد الأساسية (١٨حصة أسبوعياً) إجبارية لكل الطلاب وهي: لغة عربية(٥ حصص)، لغة أجنبية أولى (٣ حصص)، لغة أجنبية ثانية(٢)، رياضيات عامة(٢)، تاريخ مصر الحديثة (٢)، بالإضافة إلى التربية الدينية والتربية الرياضية وبمعدل حصتاين أسبوعياً ودون أن تضاف إلى المجموع.

*مجموعة المواد الاختيارية: وهي مجموعتان يختار الطالب منهما خمس مواد بشرط ألا يزيد اختياره عن ثلاث مواد من المجموعة الواحدة ، وتدرس مواد هذه المجموعة بواقع (١٥ حصة أسبوعياً)، وفق ما يلي:

- مجموعة العلوم الطبيعية: وتضم الكيمياء والفيزياء والتاريخ الطبيعي والرياضيات البحتة والرياضيات التطبيقية وعلوم البيئة والعلوم العامة والجيولوجيا والكمبيوتر، وجميعها بواقع(٣ حصص أسبوعياً).
- مجموعة العلوم الاجتماعية والإنسانية: وتضم اللغة العربية واللغة الأجنبية والتاريخ والجغرافيا و(الفلسفة والمنطق) و(الاجتماع وعلم النفس) و (الاقتصاد والإحصاء) وثقافة قانونية ولغة أجنبية ثانية، وجميعها بواقع(٣ حصص أسبوعياً).

*مجالات النشاط : وهي مجالات عامة يختار الطالب مجالاً واحداً يضاف إلى المجموع الكلي، ويمكن أن يضاف إليها حسب الحاجة وهي: حاسب آلي واقتصاد منزلي وتربية فنية والآثار المصرية وصناعة كيمائية ونسيجية وعلوم البحار(صيد وتربية الأسماك) و(سباكة ونجارة) وصناعات غذائية وألبان وجميعها تدرس بواقع (حصتين أسبوعياً).

* مواد المستوى الرفيع: في سبيل أن يجد كل طالب فرصته لمواصلة الدراسة بعد الثانوية، وذلك من خلال اختيار مجموعة من المواد المؤهلة للتعليم العالي (مواد المستوى الرفيع).وقد حُدد بديلان لتحقيق ذلك هما: أن تحدد الكليات مواد المستوى الرفيع ويشرف على تدريسها التعليم العالي، أو أن تضاف سنة رابعة لدراسة مواد المستوى الرفيع تحت إشراف وزارة التربية والتعليم، مع التحسب لما يمكن أن تتطلبه إضافة هذه السنة من أعباء مالية وإدارية وبشرية.

- ودعت **الدراسة رقم (٥)** إلى تجريب نظام الساعات المعتمدة في المرحلة الثانوية العامة، ولكن على نطاق محدود للغاية وفي نطاق مدرسة أو مدرستين على الأكثر، وذلك إثراء للتجارب التربوية المصرية من جهة، وللتأكد من صحة ما توصلت إليه الدراسة في حكمها على عدم إمكانية تطبيق هذا النظام في الثانوي العام، وأوصت الدراسة بضرورة تقويم تجربة نظام الفصلين الدراسيين المعمول به في تلك الفترة (عام١٩٩٠).

- وأوصت **الدراسة (٦)** بضرورة تكامل محتوى المنهج في فصول المتفوقين، وأن تختار محتويات المقررات الإضافية للطالب المتفوق بحيث تشبع ميوله وتناسب قدراته واستعداداته، مع ضرورة أعطاء الفرصة للطالب للاختيار بين المقررات الدراسية.

- ودعت **الدراسة رقم (٧)** إلى العدول عن نظام التشعيب والأخذ بنظام الاختيار بين المقررات الدراسية، مع ضرورة وجود مجموعة مواد دراسية إجبارية أساسية هي (اللغة العربية- الرياضيات- العلوم- التكنولوجيا البيئية- التربية الدينية والرياضية).

- وفي نفس الإطار أوصت **الدراسة رقم (٨)** إلى الأخذ بأسلوب المواد الاختيارية مع تحديد حد أدنى للمواد التي ينبغي أن يدرسها جميع الطلاب، وان تتاح مستويات متقدمة من هذه المواد للراغبين في دراسة مستويات أعلى، على أن يتم ذلك في ضوء تطوير نظم الالتحاق بالجامعات، وفي ضوء الأخذ بنظام جيد لإرشاد الطلاب وتوجيههم، وضرورة الإفادة من التنوع الشديد في نظام المقررات المعمول به في المملكة المتحدة.

- وأكدت توصيات **الدراسة** رقم (١٠) ما جاء بتوصيات **الدراستين رقم (٧) و(٨)** حيث أوصت بضرورة وجود مواد إجبارية يدرسها جميع الطلاب وأخرى اختيارية يختار الطالب ما يناسب ميوله واتجاهاته وقدراته، وضرورة ربط المدرسة بحاجات البيئة والمجتمع.

- كما **أوصت الدراسة رقم (١٠)** بضرورة إزالة الحشو والتكرار من المقررات الدراسية، والاهتمام بالجوانب العملية والتطبيقية، وتبسيط المناهج بحيث تتناسب مع قدرات الطالب، والاهتمام باللغات وعلوم المستقبل مثل: الاتصالات ،التكنولوجيا، والبيئة، وتطبيق نظام اليوم الكامل لإتاحة الفرصة لمزاولة الأنشطة والتوسع في إنشاء المدارس المجهزة

بالوسائل والأدوات حتى تتحقق أهداف ومتطلبات النظام الجديد، ، ووضع مناهج إضافية للمتفوقين، والاهتمام بالتربية الدينية والرياضية والموسيقية، والاهتمام بالأنشطة الصفية واللاصفية، والاهتمام بالمعلومات الخاصة بالبيئة والآثار، وربط المنهج بالبيئة وسوق العمل، وتوفير المرشد المتمرس، والاهتمام بتجريب المناهج الجديدة قبل تعميمها، وضرورة الربط بين المناهج لتخدم بعضها البعض، وأن تتصف المناهج بالمرونة بحيث تتناسب مع مختلف البيئات.

- وهذا ما ينسجم إلى حد كبير مع ما أوصت به **الدراسة رقم (١١)** بضرورة بناء المناهج في ضوء فلسفة تربوية محددة، على أن تراجع هذه المناهج كل فترة (وليكن كل خمس سنوات) للوقوف على نواحي الضعف والقوة فيها، وضرورة العمل على إضافة المعلومات الحديثة التي تتواكب مع التقدم العلمي الحادث في العالم والانفجار المعرفي، وضرورة تناسب المناهج مع الخطة الزمنية المحددة لها، وضرورة تجريب المناهج قبل تعميمها، وضرورة العمل على إزالة الحشو و التكرار والتراكيب الصعبة والمفاهيم غير المتداولة، وضرورة وضع المناهج بحيث تتناسب مع البيئات المختلفة التي يعيش فيها الطلاب، وأن تنمي لديهم الوعي القومي، وتراعي الفروق الفردية، وتناسب عمر الطالب وميوله وقدراته، وأن تعرض بحيث يفهمها جميع الطلاب، وضرورة الترابط والتكامل بين المناهج المتشابهة مثل الفيزياء والكيمياء والرياضيات لمنع التكرار، وضرورة زيادة كم التطبيقات العملية والأنشطة المصاحبة للمناهج المختلفة، بحيث تساعد هذه الأنشطة الطلاب على البحث والتقصي وتساعدهم على اكتساب مهارات عقلية وعملية واتجاهات علمية، وأن يكون هناك تكامل بين الأهداف والمادة والأنشطة، وأن تتلاءم الأنشطة وعمر الطالب و تتيح له العمل الجماعي، وضرورة عمل مسابقات للأنشطة على مستوى المديريات وعلى مستوى الجمهورية لتشجيع النشاط التربوي.

- وأكدت توصيات **الدراسة رقم (١٣)** ما جاءت به **الدراسة رقم (١٠) والدراسة رقم (١١)** حيث إنها أوصت بضرورة التقويم المستمر للمناهج، والاهتمام بتجريب المناهج قبل تعميمها، وإزالة الحشو والتكرار الموجود في بعض المقررات، وتبسيط المقررات لتتناسب مع قدرات الطلاب وميولهم، وضرورة توجيه عناية خاصة باللغات والرياضيات الحديثة، والتربية الخلقية والسلوكية، وجعلها مادة أساسية مضافة للمجموع، والتركيز قدر الإمكان على الأنشطة المدرسية الصفية واللاصفية، والاهتمام بانفتاح المناهج وتواصلها بالمجتمع الدولي، وربطها بالبيئة وسوق العمل، وضرورة تنوع وتعداد طرائق التدريس المستخدمة لمواجهة الفروق الفردية بين الطلاب ولتعويدهم على أساليب التعلم الذاتي، وضرورة الاهتمام بالمناهج القائمة على الدراسات البينية. وبملاحظة توصيات دراسات المركز رقم (١٠ و١١ و ١٣)

يمكن استنتاج أن نتائج دراسات المركز رقم (١٠) و(١١) لم تسهم في حل المشكلات الخاصة بهذا الجانب، والدليل أن الدراسة رقم (١٣) أوصت بمجموعة توصيات سبق وأن قامت بعض دراسات المركز بتقديمها، واستمرار تقديمها من قبل الدراسة رقم (١٣) يعني أن المشكلات مازلت موجودة ولم يتخذ بشأنها أي تشريع تربوي.

- وفي ضوء نجاح الاستراتيجية التي توصلت إليها **الدراسة رقم (١٢)** أوصت الدراسة بضرورة قيام المسؤولين عن تدريس العلوم (على كافة المستويات) بمحاولة استخدام هذه الاستراتيجية في تدريسهم، وتوفير الوسائط التعليمية التي تستخدم أثناء التدريس بهذه الاستراتيجية عن طريق صنع وسائط بديلة منخفضة التكاليف يمكن أن يعدها الطلاب تحت أشراف معلم العلوم.

- وبالنسبة **للدراسة رقم (١٤)** فقد أوصت بتوزيع مواد مرحلة التعليم الثانوي العام حسب سياق وانتماء كل مادة من المواد إلى أي مجال من مجالات العلوم، وتم وضع المقررات في خمس مجموعات هي:

١. الدراسات الثقافية: وشملت مقررات اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية المسيحية.
٢. الدراسات الأكاديمية: وشملت مقررات الكيمياء والفيزياء والأحياء والرياضيات.
٣. الدراسات الإنسانية: وشملت الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم المنطق.
٤. الدراسات التطبيقية والتكنولوجية: وتشمل الحاسب الآلي، التكنولوجيا والتربية الزراعية والمجال الصناعي والمجال التجاري والاقتصاد المنزلي.
٥. الدراسات الخاصة بالتربية الفنية والتربية الرياضية.

-وقد أتت توصيات **هذه الدراسة** في جميع المحاور السابقة لتؤكد ضرورة الاهتمام باللغة العربية وتدريسها ومهاراتها، والاهتمام بالتربية الدينية (الإسلامية والمسيحية) وتوظيف الأحكام الدينية في تعاملات الطلاب اليومية، والاهتمام بالدراسات الأكاديمية وضرورة الترابط والتكامل في تدريس مقرراتها، وكذلك الأمر بالنسبة للدراسات الإنسانية وضرورة التأكيد فيها على حضارة مصر ودورها الحضاري عبر العصور المختلفة، وحث الطالب من خلال المقررات على ضرورة أن يكون له دور ايجابي في مجتمعه، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة تعلماً وتعليماً (وخاصة فيما يتعلق بالحاسب الآلي) وضرورة ربط مناهج الدراسات التطبيقية بالبيئة المحلية، وتوفير الأجهزة والأدوات والعدد التي تساعد الطلاب في ممارسة الأنشطة المصاحبة لتدريس هذه المواد التطبيقية، وفيما يخص مقررات التربية الفنية والرياضية فقد أوصت الدراسة بضرورة تنمية مهارات الطلاب البدنية والفنية،

وتزويد الطلاب بالقيم الجمالية وتنمية القدرات الابتكارية والحسية.

- وأوصت الدراسة رقم (١٥) بضرورة إعادة النظر في المساحة الزمنية المخصصة لمختلف المقررات الدراسية (الخطط)، بما يتيح التجاوب الحقيقي مع المتغيرات المعاصرة، وبما يضمن إعداداً عملياً أكبر لطلاب الثانوية العامة، بالإضافة إلى ضرورة التفكير في وضع مقررات دراسية مشتركة بين جميع طلاب المرحلة الثانوية، تكون امتداداً لمقررات المرحلة السابقة، وممهدة للمرحلة التالية، فضلاً عن ضرورة إعادة التفكير في مقرر (العلوم الفلسفية)، وبداية التفكير في إدراجه ضمن البرامج الدراسية.

- وفي ضوء البرامج المقترحة للمواد الدراسية التي تم التوصل إليها في الدراسة رقم (١٦) جاءت توصياتها لتؤكد على ضرورة تصميم برامج للمتفوقين تختلف من حيث العمق والإثراء عما يقدم للطلاب العاديين، تهدف إلى تنمية الإبداع لديهم، والاهتمام بالمنهج الدراسي بحيث تثير محتوياته في نفس المتعلم روح التساؤل، وتحثه على البحث والتنقيب المستمر.

ـ وهذا ما ينسجم إلى حد كبير مع توصيات الدراسة رقم (٢٠) التي أوصت بضرورة التركيز على عوامل وأسباب التفوق، وتوفيرها داخل المدرسة الثانوية العامة، وبضرورة تقديم برامج ومقررات دراسية متخصصة للطلاب المتفوقين، مع دعمها وتقديمها من خلال طرق تدريسه خاصة.

- وجاءت بعض مقترحات الدراسة رقم (٢١) متوافقة مع بعض مقترحات الدراسة رقم (٣) وخاصة فيما يتعلق بالمقررات الأساسية والإجبارية في الخطة الدراسية، حيث إن كلتا الدراستين أكدتا على ضرورة أن تكون (اللغة العربية و التربية الدينية و اللغة الإنجليزية و الرياضيات) مواد أساسيه وإجبارية على كل الطلاب، وبالإضافة إلى ذلك أوصت الدراسة رقم (٢١) بإثراء جميع المناهج الإجبارية والاختيارية بالمستحدثات في شتى المجالات العلمية والأدبية والفنية، وجعل التربية الخلقية موحدة للمسلمين والأقباط في كتاب التربية الدينية، وإعادة تخطيط المناهج على أساس نظام الفصلين الدراسيين، وتنقيح المناهج سنوياً، وصقلها دورياً، حتى يعدل ما تكشف عنه الممارسة بأنه غير مناسب، وجعل مضمون المقرر الدراسي ملائماً لعدد الحصص في الخطة الدراسية.

- ومع اقتراح الدراسة رقم (١٩) مد التعليم الإلزامي ليشمل مرحلة التعليم الثانوي ، اقترحت مناهج ومقررات للمرحلة الجديدة المقترحة تحتوي على مناهج ومقررات محورية عامة بين جميع الطلاب وتشمل (اللغات، والدراسات الاجتماعية، والعلوم الأساسية، والتربية الدينية، التربية البدنية، والتربية الصحية، والتربية الفنية)، ومناهج فرعية تراعي تعدد البيئات والفروق القائمة وتشمل (مناهج ذات طبيعة أكاديمية، ومناهج ذات صفة تطبيقية)، فضلاً عن اقتراحها مناهج مستقبلية (كالهندسة الوراثية وعلوم الكمبيوتر وعلوم الفضاء والعلوم البينية).

- وقدمت الدراسة رقم (٢٢) توصياتها لتؤكد فيها على ضرورة احتواء المناهج في المرحلة الثانوية على موضوعات تساعد في التربية للمواطنة، وعلى تطوير المناهج الدراسية بحيث لا يكون الهدف الرئيس منها تحصيل المعرفة الأكاديمية المجزأة، بل ينبغي أن تتعداها ليمارس الطلاب حول تلك المعرفة أساليب التفكير، وتوظيف المناهج بغرض التنشئة الاجتماعية، بالإضافة لدورها التعليمي، لتلعب المدرسة دورها في هذه التنشئة، وضرورة تجريب أساليب تعليمية بالإضافة للحقائب التعليمية التي أخذت بها الدراسة، والمقارنة بينهما، واختيار أفضلها كنسق لتنظيم محتوى المناهج الدراسية، وتنفيذها من خلاله.

من هذا العرض لنتائج أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية المرتبطة بموضوع الخطة الدراسية ومقرراتها في مرحلة التعليم الثانوي العام، يتضح أن هذه الدراسات توصلت إلى وجود مجموعة من العيوب والثغرات والمشكلات فيها، يمكن إجمالها بما يلي:

- إن الخطة الدراسية بعيدة عن إعداد الطالب للالتحاق بسوق العمل، وهي لا تعده إلا للالتحاق بالجامعة والتعليم العالي.
- إن مقررات الخطة الدراسية في فصول المتفوقين لا تحوي زيادة في المحتوى عما هو موجود في مقررات الطلاب العاديين.
- إن عدد مواد الخطة الدراسية في المرحلة الثانوية العامة محدد، ولا يتيح حرية الاختيار أمام الطالب بشكل موسع، وخلو المناهج من المقررات التي تحتوي على الدراسات البينية والمتداخلة.
- طول المقررات الدراسية، وعدم تناسب بعضها مع الوقت المخصص لتدريسها.
- غلبة الطابع النظري على المقررات الدراسية، وعدم ارتباط بعض المقررات بالتطبيق والممارسة العملية(بالنسبة للمواد التي يرافقها تطبيق عملي).
- الحشو والتكرار في بعض المقررات الدراسية، واعتماد تدريسها على التلقين وحشو أذهان الطلبة بالمعلومات دون الاهتمام بترسيخ المنهج بفكر الطالب، وعدم مراعاة المقررات الدراسية لتباين البيئات.
- المقررات الدراسية لا تنمي ميول الطلاب، ولا تدفعهم إلى التعلم الذاتي ومواجهة الحياة.
- عدم ملاحقة المقرات الدراسية للتطورات العلمية الحديثة، وقلة استخدام طرائق التدريس الحديثة في تدريسها، وابتعادها عن الارتباط بالأنشطة التربوية.
- إن الإعداد للمواطنة في مقررات التعليم الثانوي يفتقر إلى النظرة الشمولية، التي تتوازن فيها جوانب تنمية الشخصية وإعدادها بشكل إنساني متكامل.
- إهمال الخطة لتدريس مقرر الفلسفة، وخلو مقررات هذه المرحلة من البعد الخاص

بالتنمية الخلقية لشخصية الطالب.

- لا يوجد تكامل وتداخل في تدريس المواد ذات الصبغة العلمية الواحدة (كالرياضيات والعلوم والتكنولوجيا) أو(كالتاريخ والجغرافيا والقومية)...الخ، وإهمال المقررات الدراسية لجوانب النمو المهارية والوجدانية.
- قصور المقررات الدراسية عن مسايرة المتغيرات المحلية والقومية والعالمية، لأن الموضوعات المختارة لا تستهدف إعداد الطلاب بصورة تساعدهم على مواجهة هذه التغيرات.

وقد عمدت أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية إلى تقديم بعض الحلول لمعالجة بعض السلبيات السابقة، ولتطوير الخطة الدراسية ومقررات مرحلة التعليم الثانوي العام، تم تجميع هذه المقترحات والتوصيات بالتالي:

- ضرورة أن تتصف الخطة الدراسية بالمرونة والتنوع في المواد الدراسية العملية، وتكاملها مع المواد النظرية الأكاديمية.
- انفتاح المدارس الثانوية العامة على المؤسسات الإنتاجية في البيئة، ليشارك الطلاب مشاركة فعلية في الإنتاج، وضرورة طرح مجالات عامة للنشاط تتنوع بتنوع البيئات.
- تطبيق (نظام مواد المستوى الرفيع)، ليتم الاستناد إليها في تحديد الكلية التي سيلتحق فيها الطالب بعد تخرجه من الثانوية العامة.
- إتاحة فرصة الاختيار بين المواد الدراسية (بشكل موسع) أمام الطالب، وذلك من خلال تحديد مجموعة مواد أساسية إجبارية لكل الطلاب (ضماناً لوجود حد أدنى من المعرفة عند الجميع)، وتحديد مجموعتين اختياريتين هما (مجموعة المواد العلمية، ومجموعة المواد الاجتماعية والإنسانية –الأدبية).
- إثراء مناهج ومقررات الطلاب المتفوقين بحيث تشبع ميول هؤلاء الطلاب و تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم.
- إدخال نظام المقررات المتعددة والمختلفة المستويات، وتقديم مقررات بينية في المستوى الرفيع (كالهندسة الوراثية والعلوم البيئية).
- إزالة الحشو والتكرار من المقررات الدراسية والاهتمام بالجوانب العملية والتطبيقية، وتبسيط المناهج بحيث تتناسب مع قدرات الطالب، والاهتمام باللغات وعلوم المستقبل مثل الاتصالات والتكنولوجيا والكيمياء النووية.
- توزيع المقررات على خطة الدراسة الأسبوعية والسنوية بحيث تتناسب مع الخطة الزمنية(الوقت) المخصص لها، دون أي زيادة أو نقصان.
- ضرورة الربط والتداخل بين محتوى المقررات الدراسية التي تتشابه في المنحى العلمي

مثل الفيزياء والكيمياء والرياضيات...الخ.

- مراجعة وتقويم وتنقيح وتطوير المناهج الدراسية كل فترة زمنية، بحيث يحذف منها كل ما هو قديم، ويضاف إليها كل ما هو حديث.
- تجريب أساليب تدريس جديدة غير تقليدية (كالحقائب التعليمية)، لأنها أثبتت جدواها في تنمية جميع جوانب نمو الطالب المعرفية والمهارية والوجدانية.
- تبسيط المقررات الدراسية، وتوجيه عناية خاصة للتربية الخلقية والسلوكية.
- ضرورة تأكيد المقررات الدراسية (باختلاف أنواعها) على حضارة مصر ودورها الحضاري عبر العصور المختلفة.
- ضرورة العناية بمقررات التربية الرياضية والفنية، بحيث تلعب دوراً في تنمية المهارات البدنية والفنية لدى الطلاب.
- إعادة النظر في المساحة الزمنية المخصصة لمختلف المقررات.
- التفكير بوضع مقررات دراسية مشتركة بين جميع طلاب المرحلة الثانوية، تكون امتداداً لمقررات المرحلة السابقة، وممهدة لمقررات المرحلة اللاحقة.
- ضرورة تقسيم المقررات الدراسية إلى: مقررات محورية لجميع الطلاب، ومقررات فرعية تراعي تعدد البيئات وتراعي الفروق الفردية، ومقررات مستقبلية تأخذ المستقبل في الحسبان.
- تدعيم الخطة الدراسية للطلاب المتفوقين بمقررات إضافية في سبيل تنمية تفوقهم.
- ضرورة احتواء المناهج على موضوعات تساعد على التربية للمواطنة وعلى التنشئة الاجتماعية.

يبدو مما سبق أن المناهج والمقررات الدراسية (مجسدة في الخطة الدراسية) للمرحلة الثانوية العامة، قد عانت الكثير من المشكلات، وشابها الكثير من العيوب، أبعدتها عن دورها الأساسي، وقد كانت هناك حاجة لتطويرها بين الفترة والأخرى، سواء بتعديل المناهج(حذف أو إضافة)، أو من خلال تعديل الخطة (حذف أو إضافة مقررات دراسية، أو زيادة أو تقليل عدد الحصص الأسبوعية لمقرر من المقررات ...الخ،).

وفي محاولة من الدراسة للتعرف على مدى فاعلية وجدوى ما توصلت إليه أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من نتائج وتوصيات بشأن تطوير الخطة الدراسية في مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، ولتعرف مدى استجابة المسؤولين لهذه التوصيات في حل مشكلات هذه المرحلة، فقد وجد أن:

ـ توصلت الدراسة رقم (٣) لسنة ١٩٩٠ إلى وضع تصور لخطة دراسية تضم مواد أساسية، ومواداً اختيارية بين مجموعتين (مجموعة العلوم ومجموعة الآداب)، بالإضافة إلى

مجموعة النشاط، ومجموعة مواد المستوى الرفيع، وبعد ثلاثة أشهر من الدراسة صدر قرار وزاري رقم (٢٩٠) بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٩ [1]تم بموجبه تقسيم مقررات الخطة الدراسية في المرحلة الثانوية العامة إلى:

* مقررات أساسية إجبارية: ضمت (اللغة العربية واللغة الأجنبية الأولى والتربية الدينية والتربية القومية والتربية الرياضية) وبمجموع عدد حصص مقداره (١٥).

* مقررات تخصصية يختار الطالب مجموعة من مجموعتين هما:

- مجموعة الآداب: وضمت (الجغرافيا والتاريخ والفلسفة واللغة الأجنبية ٢) بمجموع عدد حصص مقداره (١٠) حصص.
- ومجموعة العلوم: وضمت (الفيزياء والكيمياء والأحياء والرياضيات) بمجموع عدد حصص مقداره (١٠) حصص.

* مقررات اختيارية: تتكون من ثلاث مجموعات يختار الطالب مقرراً واحداً من كل مجموعة من المجموعات الثلاث، وهي:

- مجموعة (أ) : وضمت (علم النفس والاقتصاد والثقافة القانونية وعلم الاجتماع والإحصاء).
- مجموعة (ب): وضمت (حاسب آلي وعلوم بيئة وفلك وفضاء ورياضة عامة لشعبة الأدبي وجيولوجيا ولغة أجنبية ثانية لشعبة العلوم).
- مجموعة (ج): وضمت (اقتصاد منزلي و مجالً زراعي و مجال تجاري و مجال صناعي و تدريب فني وتدريب موسيقي).

* مقررات المستوى الرفيع: يختار الطالب مقررين على الأقل من مجموعة المواد الاختصاصيه أو اللغة العربية أو الأجنبية الأولى.

وبمقارنة هذه الخطة مع الخطة التي اقترحتها دزاسة المركز، يمكن ملاحظة أنها متماشية إلى حد كبير مع ما اقترحته هذه الدراسة، وخاصة فيما يتعلق بتقسيم المواد إلى مجموعات أربع (أساسية، وتخصصية ، واختيارية، ومستوى رفيع). وتجدر الإشارة في هذه النقطة أن الدراسة رقم (٣) قام المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بإجرائها بناءً على طلب من وزير التربية والتعليم، حيث جاء في مذكرة موجودة في الدراسة ما يلي "وبناء على توجيه سيادتكم بإجراء دراسة شاملة عن نظام التشعيب بالتعليم الثانوي العام في ضوء السياسة التعليمية....الخ". الأمر الذي يدل على أن القرار رقم (٢٩٠) لسنة ١٩٩٠ قد صدر بالاستناد إلى هذه الدراسة.

([1]) – وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم(٢٩٠) بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٩، مرجع سابق.

– أكدت بعض نتائج وتوصيات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية [1] على ضرورة إتاحة فرصة أكبر أمام الطلاب للاختيار بين المقررات الدراسية، فجاء قانون التعليم رقم(٢) لسنة(١٩٩٤) [2]، ليحقق ذلك على أرض الواقع، وليوسع قاعدة الاختيار بين المواد أمام الطالب، حيث جاء بالمادة (٢٦) من هذا القانون أن تتكون مقررات الخطة الدراسية في مرحلة التعليم الثانوي العام من مقررات إجبارية ومواد اختيارية، ومن ثم صدر القرار الوزاري رقم (١٤٣) بتاريخ١٩٩٤/٦/١٥ [3] الذي نص على تكوّن خطة الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي العام من مجموعة مقررات أساسية إجبارية على جميع الطلاب وهي (التربية الدينية واللغة العربية واللغة الأجنبية الأولى واللغة الأجنبية الثانية والتربية القومية والتربية الرياضية)، وتدرس هذه المقررات بهدف تكوين خلفية ثقافية علمية مشتركة بين جميع طلاب التعليم الثانوي العام، ومن مجموعتين من المقررات الاختيارية (عدد المقررات في المجموعتين ١٢)، يختار الطالب من المجموعتين (٥) مقررات، وبالتالي فقد وسعت هذه التشريعات الجديدة فرص اختيار المقررات أمام الطالب، وهذا ما دعت إليه وأوصت به وباستمرار أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

ـ ونتيجة كثرة المشكلات والعيوب في المناهج والمقررات الدراسية والتي ذكرتها أبحاث ودراسات مرحلة التعليم الثانوي العام، فقد تم تشكيل لجنة بالقرار الوزاري رقم (٢٦٩) بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ [4] لدراسة مشكلات المناهج والمقررات الدراسية في المرحلة الثانوية العامة، وللعمل على تقييم هذه المناهج ووضع تصورات لتطويرها.

كل ما سبق يدعو إلى القول إن أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية قد أثمرت في مجال تطوير الخطة الدراسية في مرحلة التعليم الثانوي العام.

– المحور الخامس: التكنولوجيا :

في إطار اهتمام المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وعلى اعتبار أن التطوير التكنولوجي يعد أحد محاور التطوير في هذه المرحلة، فقد أجرى المركز العديد من الأبحاث والدراسات تناولت بين مفرداتها موضوع

---

(1) - **راجع في ذلك: أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (عينة الدراسة) رقم (٧)– (٨)– (١٠).**

(2) – وزارة التربية والتعليم: **قانون التعليم رقم (٢) لسنة (١٩٩٤)**، مرجع سابق.

(3)– .....: **قرار وزاري رقم(١٤٣) بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٥**، مرجع سابق.

(4) – .....: **قرار وزاري رقم(٢٦٩) بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣** بشأن تشكيل لجنة من الحكماء لوضع أسس تقويم المناهج ووضع تصور لمناهج جديدة للمرحلة الثانوية العامة، المادة (١).

التطوير التكنولوجي في مرحلة التعليم الثانوي العام[1]، وتوصلت هذه الدراسات إلى العديد من النتائج، يقوم الباحث بعرض أهمها فيما يخص هذا المحور:

- توصلت **الدراسة رقم (١)** التي أجريت بهدف تعرف عائد البرامج التعليمية المقدمة من الإذاعة والتلفزيون، إلى أهم النتائج التالية:
  - ارتفاع نسبة من يتابع البرامج التعليمية من التلفزيون إلى (٩٩,٦%)، وانخفاض نسبتهم في الإذاعة (٤,٣٢%).
  - أغلب من يتابع هذه البرامج (الإذاعية والتلفزيونية) من طلاب المرحلة الثانوية العامة.
  - المواد الدراسية التي يتم متابعتها: تباينت هذه المواد، وكان هناك ضرورة لعرض برامج لمواد لا يتم عرضها.
  - موعد تقديم هذه البرامج مناسب لأغلب أفراد العينة، ولكن الوقت المخصص لكل برامج لم يكن بالقدر الكافي.
  - وبالنسبة لمدى الاستفادة من البرامج الإذاعية كانت نسبة من استفادوا إلى حد كبير(٢٨,٤%)، ومن استفادوا إلى حد ما(٧١,٦%).
  - وبالنسبة لمدى الاستفادة من البرامج التلفزيونية كانت نسبة الذين استفادوا منها إلى حد كبير(٥٠,٣%)، ومن استفادوا إلى حد ما (٤٩,٧%).
  - وحسب ما جاء في رأي أفراد العينية فقد كان لهذه البرامج دور في الحد من الدروس الخصوصية في كل المواد (٢٨,٦%) ، ومن بعض المواد (٤٦,٧%).
  - وقد رأت نسبة كبيرة (٧٢,٥%) ضرورة إن تكون المراجعة النهائية على التلفزيون قبل شهر على الأقل من الامتحان.
  - وبالنسبة للغة الإلقاء فقد فضلها (٦٩,٥%) من أفراد العينة أن تكون نفس لغة المدرس في الفصل.
  - وقد أيد (٩٠,١%) وجود قناة تلفزيونية وإذاعية مستقلة للبرامج التعليمية.

- وبينت **الدراسة رقم (١٣)** قصور المرحلة الثانوية العامة عن تحقيق الاستيعاب للتطور التكنولوجي الحاصل في الدول المتقدمة، حيث هناك ضعف في احتواء هذا التطور في المناهج الدراسية، وقلة في الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة في عمليتي التعلم والتعليم.

- وهذا ما أكدته **الدراسة رقم (١٧)** حيث أشارت إلى أن استخدام الانترنيت مازال مجهولاً لبعض العاملين في التعليم الثانوي العام، وللكثير من طلاب هذه المرحلة، بالرغم من

---

(1) - **راجع في ذلك: أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (عينة الدراسة) رقم (١)- (١٠)- (١٣)-(١٤)- (١٧)- (١٨)-(١٩)- (٢١).**

obeikandl.com

شيوع هذه التقنية في مصر، مما يشير إلى وجود فجوة بين مهارات وقدرات العاملين في التعليم الثانوي وبين العاملين في قطاعات المجتمع، كما توصلت **هذه الدراسة** إلى نقطة مهمة هي أن نظم الدراسة في المرحلة الثانوية (المناهج- الامتحانات....الخ) تتطلب التطوير لتستوعب التطوير التكنولوجي الحاصل في العالم.

وفي ضوء ما توصلت إليه دراسات وأبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من ثغرات ومشكلات في موضوع التكنولوجيا في مرحلة التعليم الثانوي العام، قدمت هذه الدراسات توصياتها ومقترحاتها لحل هذه المشكلات، ولتطوير هذا الجانب، وفق ما يلي:

- توصلت الدراسة رقم (١) إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة طرح الوزارة للدروس المعروضة في هذه البرامج(وخاصة المرحلة الثانوية العامة) على أشرطة كاسيت وفيديو كاسيت.
- وضرورة تنبيه على مقدمي البرامج على إلقاء الدروس بطريقة سهلة ومبسطة، والبطء في الشرح وخاصة اللغات.
- وتقديم نماذج عن الامتحانات والتدريب عليها مع تركها على الشاشة لمدة كافية ليتمكن الطلاب نقلها.
- وضرورة ترجمة الكلمات الجديدة والصعبة في اللغات.
- وعرض المزيد من الوسائل الإيضاحية والتجارب العلمية، وإدخال نظام السبورة الضوئية، وضرورة البدء في عرض البرامج من بداية العام الدراسي، وتخصيص يوم الجمعة للمراجعة وخاصة المواد المهمة،
- وضرورة استضافة بعض الطلاب أثناء تقديم البرامج والحوار معهم أثناء الشرح، مع ضرورة السعي لتخصيص قناة تلفزيونية لتقديم البرامج التعليمية خلال اليوم بأكمله.

- وقد أوصت الدراسة رقم (١٠) بتعميم تدريس الحاسب الآلي كمادة أساسية في المرحلة الثانوية العامة.

- وهذا ما يتماشى مع ما أوصت به **الدراسة رقم (١٤)** بضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة تعليماً وتعلماً (وخاصة فيما يتعلق بالحاسب الآلي).

- وفي ضوء ما توصلت إليه **الدراسة رقم (١٧)** من نتائج، وبناءً على ما تؤكده خبرات الدول من أهمية الأخذ وملاحقة التطوير في تقنيات الاتصال والمعلوماتية في التعليم الثانوي، اقترحت **هذه الدراسة** حزمة من السياسات والإجراءات التي تفيد في تطوير استخدام تقنيات الاتصال والمعلوماتية في التعليم الثانوي في مصر، وهي:

- مقترحات خاصة بتهيئة المناخ العام للتعليم الثانوي لتقبل التغيرات المطلوبة في البنية الاتصالية: من حيث ضرورة التطوير المتزامن لعناصر منظومة التعليم الثانوي، بما يتوافق واحتياجات التعامل مع التقنيات المتطورة، وأن تعدل اتجاهات ونظرة المعلمين والقائمين على أمور التعليم والمتعاملين معه من حفظ المعلومات إلى توظيفها، وذلك يتطلب إجراء تغييرات هيكلية في البنية التنظيمية للتعليم الثانوي تكون سابقة على تطوير الاتصالات والمعلوماتية.

- مقترحات خاصة بتطوير محتوى التعليم الثانوي العام ومنها: ضرورة تطوير برامجه التعليمية بما يتوافق ومتطلبات التطور الحادث في منظومة التكنولوجيا واستخداماتها التعليمية، وأن يتوفر في الطالب الكفايات اللازمة لإتقان المهارات الأساسية للاتصال مع ضرورة إتقان اللغات، ونظراً للأهمية الاقتصادية للمعلوماتية فإن الأمر يتطلب إنشاء وحدات بحثية متخصصة في الدراسات الاقتصادية ودراسات الجدوى لمشروعات الاتصالات، والتأكيد على استخدام البريد الالكتروني في كافة أمور الاتصالات، بالإضافة إلى ضرورة أن يجمع التعليم الثانوي بين القدرة على التفكير الشامل وبين الإحاطة بما وراء حدود التخصصات الرئيسة، وضرورة تحويل التعليم من نظام مبني على المواد المطبوعة إلى نظام مبني على تقنيات الاتصال والمعلومات، **وضرورة إدراج مادة المعلوماتية(الحاسب الآلي) كمادة مستقلة إجبارية لكل الطلاب**، فضلاً عن إدماج المعلوماتية في جميع مقررات الدراسة بالمرحلة الثانوية.

- مقترحات خاصة باستخدام تقنيات الاتصال في التعليم الثانوي ومنها: إعداد برامج للتعليم بمساعدة الحاسب لطلاب المدارس الثانوية عن كيفية استخدام الانترنت في إجراء البحوث والاتصال، وتنمية الوعي لدى الطلاب بأهمية البريد الالكتروني سواء لأغراض التعليم أو للاتصال، وتوصيل شبكات حاسبات المدارس بشبكة الانترنت، والتوسع في استخدامات الحاسبات للاستفادة من نظم الاتصالات والتعليم عن بعد، وضرورة أن تتبنى وزارة التربية والتعليم مشروعاً طموحاً، يستهدف أن يكون لكل طالب في المدرسة كمبيوتر.

- **كما وأوصت الدراسة رقم (١٨)** بدمج التكنولوجيا بالمواد المتداخلة معها كالرياضيات والعلوم، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وضع تصور لدمج هذه المواد مع بعضها البعض في ضوء مفهوم التكامل، وفي ضوء احتياجات المتعلم والمجتمع وفق متطلبات عام (٢٠٢٠) يقوم هذا التصور على ما يلي:

- من حيث الأهداف: توضيح طرق إنتاج الطاقة واستغلالها والمحافظة عليها،

وإبراز دور التكنولوجيا الحيوية في بعض الاكتشافات العلمية، وتوضيح دور المفاعلات الذرية في الحرب والسلم، ومخاطرها على البيئة، وتوضيح دور التكنولوجيا في ارتياد الفضاء والإقامة فيه، والإلمام بالترابطات والاحتمالات والرسوم البيانية، وتفهم بعض التحاليل الجبرية والكمية الموجهة وخاصة ثلاثية الأبعاد، وتوظيف الحاسبات الآلية في العمليات الرمزية والرسوم البيانية، وتفهم النظريات المتعلقة بحساب المثلثات ومبادئ الإحصاء، وتنمية بعض الاتجاهات والميول والقيم، وتنمية بعض المهارات العقلية واليدوية.

- من حيث أهم الموضوعات العلمية المحتواة: كموضوعات الطاقة والمفاعلات النووية والتكنولوجيا الحيوية وارتياد الفضاء والإقامة فيه ودور التكنولوجيا في مقاومة التلوث والترابطات والاحتمالات والتحاليل الجبرية والكمية ثلاثية الأبعاد و مبادئ علم الإحصاء و نظريات حساب المثلثات...الخ.

- كما أوصت الدراسة رقم (١٨) سابقة الذكر بضرورة الاهتمام بالنظرة التكاملية عند إعداد مناهج العلوم والرياضيات التكنولوجيا، والاهتمام بالنظرة المستقبلية في مناهج مراحل التعليم المختلفة وخاصة المرحلة الثانوية، والاهتمام بمناهج التكنولوجيا في المرحلة الثانوية، فضلاً عن الاهتمام بموضوعات التكنولوجيا الحيوية في مناهج التعليم.

- واقترحت الدراسة رقم (١٩) أن يكون هناك مقررات في المرحلة الثانوية خاصة بعلوم المستقبل، كالحاسب الآلي والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء.

- أوصت الدراسة رقم (٢١) بضرورة إعادة نظام التعليم التلفزيوني داخل الفصول وتنسيق ساعات البث مع أوقات الحصص الدراسية، واستخدام الكمبيوتر في عملية وضع الامتحانات وتصحيحها.

يتضح مما سبق أن بعض أبحاث ودراسات المركز تناولت موضوع التطوير التكنولوجي في مرحلة التعليم الثانوي العام، وتوصلت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج يمكن أجمالها في النقاط التالية:

- قلة الوقت المخصص للبرامج التعليمية التي تقدم في التلفزيون والإذاعة.
- هناك بعض السلبيات في آلية عرض البرامج التعليمية منها (لغة الإلقاء وتوقيت المراجعة النهائية ...الخ).
- إن بنية التعليم الثانوي العام في مصر بعيدة عن استيعاب التطور التكنولوجي.
- إن استخدام الانترنيت في المدارس الثانوية غير معروف لدى العاملين في هذه المدارس(إداريين ــ معلمين ــ طلاب ...).
- إن مقرر الحاسب الآلي لا يلقى اهتماماً كبيراً لدى الطلاب لأنه مادة اختيارية.

- افتقار معامل العلوم والورش في المدارس الثانوية إلى متطلبات التكنولوجيا الحديثة.
- انعدام استخدام الحاسب الآلي في عمليات التقويم والامتحان في المرحلة الثانوية.

واقترحت أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية مجموعة من التوصيات لحل هذه العيوب، ولتطوير استخدام التكنولوجيا المتقدمة في المرحلة الثانوية، من بينها:

- ضرورة طرح الوزارة للدروس المعروضة في البرامج التعليمية على أشرطة فيديو وكاسيت.
- التنبيه على مقدمي البرامج التعليمية لضرورة إلقاء الدروس بطريقة سهلة ومبسطة وخاصة برامج اللغات.
- تخصيص قناة تلفزيونية لتقديم البرامج التعليمية خلال اليوم بأكمله.
- تعميم تدريس الحاسب الآلي كمادة أساسية في المرحلة الثانوية العامة.
- إعادة نظام التعليم بالتلفزيون داخل الحصص، وتنسيق ساعات البث مع أوقات الحصص.
- تطوير بنية التعليم الثانوي العام، لتستوعب التطوير التكنولوجي، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في عمليتي التعلم والتعليم.
- إجراء تغييرات هيكلية في البنية التنظيمية للتعليم الثانوي العام، تكون سابقة على تطوير الاتصالات والمعلوماتية.
- إجراء تغييرات هيكلية في محتوى التعليم الثانوي العام، بما يتوافق ومتطلبات التطوير الحادث في منظومة التكنولوجيا واستخداماتها التعليمية.
- ضرورة التكامل بين التكنولوجيا وجميع المقررات الدراسية المتداخلة معها.
- تطوير معامل العلوم والورش داخل المدارس الثانوية العامة، لتستوعب التطوير التكنولوجي في أجهزتها.

وبمناقشة التوصيات السابقة يمكن ملاحظة (بالرجوع إلى الإطار النظري للدراسة) أن بعضها تم تنفيذه، ولكن ليس بتشريعات تربوية على مستوى (قوانين- قرارات)، وخاصة فيما يتعلق بالبرامج التعليمية التلفزيونية، ومعامل العلوم، ومعامل الوسائط المتعددة، فمشكلات البرامج التعليمية قد حُلت بتخصيص قناة تلفزيونية فضائية خاصة بعرض برامج ودروس المرحلة الثانوية العامة، وبالإضافة إلى برامج القنوات الأرضية، فضلاً عن نسخ هذه البرامج وتوزيعها على الطلاب (مجاناً أو مقابل أسعار رمزية)، وفيما يخص معامل العلوم ومعامل الوسائط المتعددة، فقد كان هناك توسع في نشرها في المدارس الثانوية العامة المطورة، فأخذ عددها يتزايد عاماً بعد عام، وخاصة مع التوسع في أنشئ المدارس الثانوية الحديثة، الكاملة التجهيزات، وقد تولى مهمة نشر التكنولوجيا الحديثة في التعليم ومنذ عام ١٩٩٧ مركز

التطوير التكنولوجي ودعم اتخاذ القرار، الذي انشأ بالقرار الوزاري رقم(٨) بتاريخ ١٩٩٧/١/٦ [١] ليكون الإطار الذي يتم من خلاله كافة التطويرات التكنولوجية في مراحل التعليم المختلفة.

وفي محاولة من الدراسة للتعرف فيما إذا كانت هناك علاقة بين ما توصلت إليه دراسات وأبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية التي تناولت التطوير التكنولوجي في مرحلة التعليم الثانوي العام، وبين التشريعات التربوية الرسمية التي صدرت بهذا الشأن، وجد أنه :

- أكدت **الدراسة رقم (١٧)** في توصياتها على ضرورة تدريس مادة الحاسب الآلي كمادة أساسية في مرحلة التعليم الثانوي العام، وقد صدر قرار وزاري رقم (١٦٨) بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١٩ [٢] الذي أُعتبر بموجبه مادة الحاسب الآلي مادة أساسية في الصف الأول الثاوي العام، بعد أن كانت مادة اختيارية يختارها الطالب أو لا يختارها، وهذا ما يتماشى إلى حد ما مع ما أوصت به دراسة المركز.

- المحور السادس: الامتحانات:

نال موضوع امتحانات الثانوية العامة (وعبر الفترات الزمنية المختلفة) حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وأجروا العديد من الدراسات والبحوث كان محور الامتحانات محوراً أساسياً فيها [٣]، وتوصلت هذه الدراسات إلى العديد من النتائج أهمها:

- أشارت **الدراسة رقم (٧)** إلى أنه ترتب على نظام الامتحان ذي الفرصة الواحدة الكثير من المشكلات منها ما يتعلق بالطالب وصحته النفسية والبدنية، ومنها ما يتعلق بالعملية التعليمية وما شابها من نواحي قصور، ومنها ما يتعلق بالأسرة وقلقها على ابنها طالب الثانوية العامة، وما ترتب على ذلك من تحول هذا القلق إلى قلي جماعي على مستوى الدولة أثناء امتحانات الثانوية العامة.

- وتوصلت **الدراسة رقم (٨)** التي تناولت نظام الامتحان في واحدة من الدول التي حققت تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، وحاولت مقارنة ما هو مطبق في المملكة المتحدة بما هو

---

(١) – وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم(٨) بتاريخ ١٩٩٧/١/٦، مرجع سابق.

(٢)–..... : قرار وزاري رقم(١٦٨) بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١٩، مرجع سابق.

(٣) - راجع في ذلك: أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (عينة الدراسة) رقم (٢)–(٦)–(٧)–(٨)–(٩)–(١٠)–(١١)– (١٣)–(١٥)–(١٦)–(١٩)–(٢١)– (٢٣) .

مطبق في مصر، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن الدراسة في المرحلة الثانوية العامة في المملكة المتحدة قد طورت بدءاً من عام ١٩٨٤وحتى ١٩٨٩، وكان تطوير امتحانات الشهادة الثانوية العامة من المجالات المهمة التي حظيت بالتجديدات الشاملة لنظم إدارة هذا الامتحان وتنظيمه، حيث تولى مسؤولية إدارة وتنظيم امتحان (G.C.S.E) الجديد خمس مجموعات من مجالس الامتحان، ويتم التنسيق بينها لتوحيد مستويات الامتحان ومنح الشهادات، ويضم كل مجلس من هذه المجالس مجموعة من المكاتب تتعاون مع السلطات المحلية لتنظيم الامتحان ودون أن تتبع هذه المكاتب لوزارة التعليم، وقد اهتم هذا النظام بدور المدرسة في التقويم، وأوجب إدخال نتائج تقويم الطلاب في الصفين الأخيرين في نتائج التقويم النهائي، وأكد كذلك الأمر على بطاقات الإنجاز والتحصيل التي يسجل فيها ما قام به الطالب خلال حياته المدرسية، ومن صفات هذا الامتحان المرونة حيث إنه يسمح للطلاب التقدم إليه بالانتساب إلى معاهد خاصة أو دون الانتساب.
- أما في جمهورية مصر العربية فيتم تقويم الطلاب والحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة من خلال امتحان عام من دور واحد يعقد في نهاية الصف الثالث الثانوي، وينظم هذا الامتحان وتوضع أسئلته مركزياً بواسطة لجان تشكلها الوزارة، ويتم التصحيح وتقدير الدرجات من خلال لجان المراقبة الموزعة على مناطق الجمهورية، ويمتحن الطالب تحريرياً ويعطى الدرجة على هذا الامتحان فقط.

- وقد أظهرت الدراسة رقم (٩) أن ظاهرة الغش الجماعي في الامتحان منتشرة في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي وبنسب متفاوتة حسب المراحل، وأن أهم أساليب الغش الجماعي هي إملاء الإجابة على الطلاب وإذاعة الإجابة بمكبرات الصوت وكتابة الإجابة على السبورة وتصوير الإجابة وتوزيعها على الطلاب، وفيما يتعلق بالعوامل والأسباب التي تؤدي إلى ممارسة الغش الجماعي في الامتحانات فكان أهمها: ضعف الوازع الديني، والرغبة بالنجاح بدرجات مرتفعة، وقصور الضوابط الرادعة لمن يغش أو يسهله ويحرض عليه، فضلاً عن اهتزاز الإطار القيمي وتغيير المعايير في المجتمع، وعدم توفر الإجراءات الأمنية الجادة داخل اللجان و خارجها.

- وكشفت الدراسة رقم (١٥) عن أوجه القصور في امتحانات الثانوية العامة، والتي كان أهمها اقتصارها على مقارنة المعلومات الأكاديمية لدى الطلاب بعضهم ببعض، وعدم وجود تفسير لدرجات الامتحان بحيث يكون لها معنى يفيد الكليات وأماكن التوظيف، وعدم الاهتمام بالجوانب الأدائية التطبيقية، بالإضافة إلى أن نتائج الامتحانات لا تساعد على اتخاذ قرارات سليمة لتطوير التعليم، ووجدت الدراسة في ضوء كل ما سبق أن مهمة المدرسة

الثانوية تقتصر على برمجة عقول الطلاب في ضوء نمط الامتحان، وانفصال نظام الامتحانات عن تطوير العملية التعليمية بكل أبعادها، وتخلفه عن مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

- وقدمت **الدراسة رقم (٢١)** نتائجها في ضوء استجابة أفراد عينتها وفق ما يلي:

وافقت أغلبية العينة على اقتصار امتحان الثانوية العامة على مقررات سنة دراسية واحدة، ودعت عينة الطلبة إلى إلغاء امتحان النقل آخر السنة، أما باقي نوعيات العينة فرفضت ذلك خوفاً من عدم العدالة في تقدير الدرجات، كما وافقت أغلبية العينة على ضرورة تقويم سلوك الطلاب (على ألا تضاف درجات السلوك على المجموع العام)، ولكن يكون لها تأثر على النجاح والرسوب، فضلاً عن موافقة العينة على عقد امتحانات شفوية في اللغات وامتحانات عملية في المواد العلمية حتى يكون ذلك خطوة في الطريق الصحيح للتقويم الشامل، و على جعل امتحانات الثانوية العامة موحدة لكل الطلاب لتحقيق العدالة، واتفقت عينة (المعلمين والطلاب) على إلغاء مكاتب التنسيق والقبول في الجامعات، وإبداله باختبارات تعقدها كل كلية للمتقدمين إليها لقياس ميولهم الحقيقية بجانب المجموع في الثانوية العامة، كما دعت العينة (بجميع نوعياتها) إلى استخدام الكمبيوتر في الامتحانات (مما يتطلب تعديل شكل ورقة الأسئلة وورقة الإجابة)، وإلى الإكثار من الأسئلة الاختيارية ، والأخذ بالتقويم التراكمي.

- وأكدت **دراسة المركز رقم (٢٣)** ما توصلت إليه **الدراسة رقم (٢١)** من حيث الأخذ بأسلوب التقويم التراكمي، لأنه يحقق العدالة في تقدير إنجازات وأداء الطالب، بجانب دوره في تطوير منظومة التعليم، وأن هناك بعض الجهات تعارض تطبيق هذا الأسلوب لعدة أسباب أهمها التعود على الأسلوب القديم، ومقاومة كل ما هو جديد، والدفاع عن المصالح الشخصية، ووجدت الدراسة أنه لابد من التأني في الأخذ بهذا الأسلوب، حتى تتهيأ الأذهان لتقبله، وحتى يطور البناء المدرسي، وتتوفر إمكانيات بيئة التعليم اللازمة له. كما وجدت الدراسة أن تنظيم المقررات الدراسية بأسلوب حلزوني، شرط أساسي لنجاح هذا الأسلوب، كما يتطلب إنجاحه الأخذ بنظام الساعات المعتمدة.

وفي ضوء ما توصلت إليه أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من نتائج خاصة بالامتحانات والتقويم في مرحلة التعليم الثانوي العام ، والتي بينت أن عملية امتحان طلاب هذه المرحلة شابها الكثير من المشكلات جعلتها تحيد عن هدفها الأساسي في تقويم الطلاب، قدمت الدراسات توصياتها لعلاج بعض مشكلات الامتحان في الثانوية العامة وفق ما يلي:

- أوصت **(الندوة) الدراسة رقم (٢)** بضرورة أن يكون لكل تلميذ بطاقة مدرسية

طولية، يتم من خلالها متابعة أعماله، وضرورة اعتبار المواد العملية مواد أساسية يمتحن فيها الطلاب، وتمنح فيها درجات لأعمال السنة ولنهاية العام.

- كما أوصت **الدراسة رقم (٦)** بضرورة استخدام سجل خاص لتقويم كل طالب خلال العام الدراسي، والابتعاد عن العوامل الذاتية في التقويم، وألا يقتصر التقويم على المستويات الدنيا من النواحي المعرفية، والاعتناء بالتقويم التكويني والتراكمي، والتنوع في الأسئلة.

- وجاءت توصيات **الدراسة رقم (٧)** لتؤكد على ضرورة العدول عن نظام الامتحان القائم على الفرصة الوحيدة، والأخذ بالامتحان المتعدد المراحل والمتعدد الفرص، وبأسلوب التقديرات التراكمية، بحيث يحسب تقدير الطالب بالاستناد إلى نواتج تعليمية في عدة سنوات.

- وأكدت توصيات **الدراسة رقم (٨)** ما أوصت به **الدراسة رقم (٧)** من حيث ضرورة الأخذ بفلسفة الفرص المتعددة للتقويم والامتحان والابتعاد عن نظام الفرصة الوحيدة، وذلك بتقسيم الامتحان على أكثر من سنة دراسية، وأن تتحقق الفرص المتعددة لدخول الامتحان لمن يحقق النجاح في مادة أو أكثر، وضرورة إدخال الأساليب الحديثة في التسجيل ورصد الدرجات وإعلان الدرجات، ضماناً للدقة والسرعة في إجراء عمليات الامتحان.

- وأكدت **الدراسة رقم (١٠)** ما ذكرته **الدراستان السابقتان رقمي (٧-٨)** من حيث ضعف نظام الامتحان الذي يعطي فرصة واحدة للطالب في نهاية العام الدراسي .

- وقدمت **الدراسة رقم (٩)** أهم مقترحاتها لعلاج ظاهرة الغش الجماعي بالامتحان بما يلي:

- تنمية الوازع الديني وغرس القيم الاجتماعية الصحيحة لدى الطلبة، وذلك بالاهتمام بالتنشئة الاجتماعية.
- ضرورة توفير إجراءات الأمن داخل المدرسة وخارجها، وتوفير وسائل انتقال أعضاء اللجان من المراكز الامتحانيه وإليها.
- تجريم المجاملات والوساطة داخل اللجان وخارجها، والتشديد على تطبيق اللوائح على الطلاب الذين يلجؤون إلى الغش.
- تطوير نظام التقويم والامتحانات والتركيز على قياس الجوانب المهاريه والوجدانية والقدرة على الابتكار بالإضافة إلى الجوانب المعرفية، لإزالة جو الرهبة الذي يحيط بالامتحان.
- التدقيق في اختيار رؤساء اللجان والأعضاء، والعناية بالمعلمين وتحسين أحوالهم، والعناية بالمناهج وتطويرها وربطها باحتياجات المجتمع، ومحاربة الدروس الخصوصية وتشجيع مجموعات التقوية.
- ومن الأمور المهمة لعلاج هذه الظاهرة السيئة تجهيز القاعات الامتحانيه بصورة

لا تسمح للطالب بالغش من زميله، وتقليل عدد الطلاب داخل اللجان، ورفع عدد الملاحظين.

- أوصت الدراسة رقم (١٠) بتطبيق الفرص المتعددة في الامتحان وذلك في سبيل التقليل من القلق الذي صاحب الثانوية العامة خلال فترة طويلة بسبب نظام الامتحان.

- في حين أوصت الدراسة رقم (١١) بضرورة تنويع أسئلة الامتحان وشمولها لكافة موضوعات الكتاب، بحيث تقيس الأسئلة والتدريبات الأهداف الإجرائية للمادة، وأن تقيس مستويات التفكير العليا، وجوانب التعليم الثلاثة (المعرفية والمهارية والوجدانية)، وأن تساعد على توجيه الطلاب إلى الإبداع والابتكار والبحث والتقصي، وأن تتدرج الأسئلة والتمارين من السهل إلى الصعب.

- وأكدت الدراسة رقم (١٣) في توصياتها على ضرورة الاهتمام بتقويم سلوك الطالب خلال دراسته في المرحلة الثانوية.

- واقترحت الدراسة رقم (١٥) بعض الإجراءات اللازمة لتطوير الامتحانات والتقويم في مرحلة التعليم الثانوي العام، على النحو التالي:

- توقيت التقويم: عدم الاقتصار على التقويم النهائي، والاهتمام بسجلات أنجاز الطالب والمخطط التحصيلي طوال فترة دراسته.
- مضمون التقويم: عدم الاقتصار على الجانب المعرفي، والاهتمام بالجانبين المهاري والوجداني.
- مستوى التقويم: عدم التركيز على قياس أدنى مستويات التعليم (التذكر)، والاهتمام بالإبداع وقدرة العقل على تجاوز الواقع، وتقديم حلول جديدة لمشكلات جديدة.

- ودعت الدراسة رقم (١٦) إلى ضرورة تطوير التقويم بحيث لا يكون وسيلة لقياس القدرات الإبداعية، بل وسيلة لإكساب وتنمية هذه القدرات لدى الطلاب المتفوقين.

- كما دعت الدراسة رقم (١٨) إلى ضرورة التنوع في أساليب التقويم والامتحان بحيث تشمل على الأسئلة المفتوحة النهاية، وأسلوب الملاحظة، والأسئلة محددة النهاية المتنوعة و الشاملة لجميع مستويات التفكير العليا، والحكم على كتابة بحث أو تقرير، وتقويم مهارة استخدام الحاسبات الآلية، وتقويم المهارات اليدوية والعقلية.

- ورأت الدراسة رقم (١٩) أن التقويم ينبغي أن يتم وفق طريقتين متكاملتين هما:

- <u>التقويم التراكمي</u>: ويعتمد على وجود ملف يتضمن وصفاً كمياً لمسار نمو شخصية التلميذ اجتماعياً ونفسياً وسلوكياً من ناجية، ومسار نموه العلمي

والمعرفي المهاري من ناحية أخرى.

- الامتحانات العامة: التي تهدف إلى تقويم الطالب بشكل عام على مستويين، الأول نظري(تحصيلي)، والثاني عملي(مهاري)، على أن توزع درجات الامتحان بمقدار متساوٍ في كلا النوعين.

– وأوصت الدراسة رقم (٢١) بضرورة التوعية الشاملة لجميع أطراف العملية التعليمية بأن التقويم التراكمي المستمر خير من الامتحان مرة واحدة، على أن يقوم بهذه التوعية (مختصون في الامتحان و التقويم، ومختصون في الصحة النفسية، ومعلمون، وقيادات تعليمية، وطلاب، وأولياء أمور) يؤيدون عن قناعة التقويم التراكمي، مع التأكيد على استمرار درجات أعمال السنة في صفوف النقل، وإلغاء امتحان آخر العام، مع وضع ضوابط لتجنب انحياز المعلمين في تقدير درجات الطلاب، والتمهيد لجعل امتحان الثانوية العامة متعدداً ومرتبطاً بالجامعات الإقليمية، وإدخال نظام امتحان اللغات الشفوية وامتحانات المواد العلمية عملياً، وإضافة مقاييس للميول والاتجاهات لامتحان الثانوية العامة، لتراعى (بجانب المجموع) عند الالتحاق بكلية دون أخرى، وضرورة الإكثار من الأسئلة الاختيارية بحيث تغطي ورقة الامتحان الواحدة كافة محتويات المقرر، دون الاقتصار على مقتطفات منه، واستخدام الكمبيوتر في ضع الامتحان وتصحيحه.

– وأكدت توصيات الدراسة رقم (٢٣) ما أوصت به الدراسة رقم (٢١) وخاصة فيما يتعلق بضرورة الأخذ بالأسلوب التراكمي في تقويم وامتحان طلاب المرحلة الثانوية العامة، واقترحت لتطبيق الأسلوب التراكمي ثلاثة بدائل يختار متخذ القرار منها ما يتناسب وأوضاع التعليم في السياق المجتمعي والظروف العالمية، هذه البدائل هي:

- البديل الأول: استمرار السياسة الحالية مع تحسينها، وذلك بالاستمرار بتجريب هذا الأسلوب في عدد من المدارس الثانوية العامة، على أن يقوم هذا التجريب للتعرف على إيجابيات وسلبيات التطبيق، ولتعرف العوامل الظاهرة والكامنة المؤثرة في التنفيذ، وتعرف مدى نجاح التنفيذ، مع ضرورة الإلحاح الإعلامي في شرح جدوى ومميزات التقويم التراكمي.
- البديل الثاني: تأجيل الأخذ بأسلوب التقويم التراكمي في التعليم الثانوي إلى اجل غير مسمى، وذلك لإتاحة الفرص للتوعية بأهمية التقويم التراكمي من خلال جميع وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم، ولتكوين كتلة حرجة من المؤيدين للأخذ به، وتكوين إرادة التغيير لدى المعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمفكرين والسياسيين، وأثناء فترة التأجيل يعد المتخصصون تخطيطاً دقيقاً للأخذ بهذا الأسلوب مبتدئين بالصف الأول الابتدائي، ومتدرجين مع نفس التلاميذ صفاً بعد

صف، بحيث يطبق في الثانوي العام بعد ثماني سنوات من بدء التطبيق.

- البديل الثالث: الأخذ بأسلوب التقويم التراكمي في الثانوية العامة من خلال ثلاث مراحل، هي:
  - المرحلة التمهيدية: وتتضمن إثراء البيئة التعليمية بكل ما يتطلبه تقويم الطالب، وتكثيف حملات التوعية بجدوى وأهمية التقويم التراكمي.
  - المرحلة الانتقالية: وذلك بالتطبيق في مدارس اللغات التجريبية الحكومية، والمدارس الخاصة، ويبدأ التنفيذ على طلاب الصف الأول الثانوي، مع متابعة وتقويم هذا التطبيق ورصد السلبيات لتلافيها، والايجابيات لتعميمها
  - المرحلة التعميمية: بعد نجاح الأخذ بأسلوب التقويم التراكمي يتم التعميم في كافة المدارس الثانوية العامة، على أن تستمر عملية المتابعة والتقويم لهذا التطبيق، لأن التعليم عملية متطورة ومستمرة في التغيير.

يتضح مما سبق أن موضوع امتحان الثانوية العامة قد نال عبر الفترات الزمنية المختلفة حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين في المركز، وتوصلت دراسات المركز إلى وجود العديد من المشكلات والعيوب في هذا الامتحان، تم تجميعها بالنقاط التالية:

- إن نظام امتحان الثانوية العامة ذا الفرصة الواحدة، والذي كان يتم من دور واحد (في الصف الثالث الثانوي)، قد ترتب عليه الكثير من المشكلات والعيوب، منها ما يتعلق بالطالب وصحته النفسية والبدنية، ومنها ما يتعلق بالعملية التعليمية، ومنها ما يتعلق بالأسرة، ومنها الآخر ما يتعلق بالمجتمع.
- المركزية في الامتحان، والاعتماد على الامتحان التحريري فقط في تقدير الدرجات.
- انتشار ظاهرة الغش بكثرة بين الطلاب في امتحانات الثانوية العامة.
- إن أساليب الامتحان واحدة وجامدة، ولا تقيس إلا المستوى المعرفي.
- لا يوجد أي اهتمام لتقويم سلوك الطالب خلال دراسته في المدرسة الثانوية.
- اقتصار الامتحان على مقارنة المعلومات الأكاديمية لدى الطلاب بعضهم ببعض، وعدم وجود أي تفسيرات لدرجات الطلاب في الامتحان.
- عدم الاهتمام بتقويم الجوانب الأدائية والمهارية والتطبيقية في العملية التعليمية.
- انفصال نظام الامتحان عن تطوير العملية التعليمية بكل أبعادها، وتخلفه عن مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- تشابه نظام تقويم الطلاب المتفوقين مع نظام تقويم الطلاب العاديين.
- انعدام استخدام الحاسب الآلي في عمليات الامتحان والتقويم.

- عدم استخدام أي مظهر من مظاهر التقويم التراكمي، بالرغم من فاعلية هذا الأسلوب.

وفي ضوء ما توصلت إليه دراسات المركز من مشكلات للامتحانات، قدمت توصياتها ومقترحاتها لحل مشكلات امتحانات الثانوية العامة، ولتطوير هذه الامتحانات لتحقق الهدف الأساسي من وجودها، ويمكن تبويب هذه المقترحات بالنقاط التالية:

- العدول عن نظام الامتحان القائم على الفرصة الوحيدة، والأخذ بالامتحان المتعدد المراحل، وبأسلوب التقديرات التراكمية، بحيث يحسب تقدير الطالب بالاستناد إلى نواتج تعلمه في عدد من السنوات.
- تقويم الطلاب المتفوقين باستخدام سجل خاص لتقويم كل طالب خلال العام الدراسي، وجعل التقويم وسيلة لإكساب وتنمية القدرات الإبداعية لدى الطلاب المتفوقين.
- والابتعاد عن العوامل الذاتية في التقويم، وألا يقتصر التقويم على المستويات الدنيا من المعرفة.
- أن يتصف النظام التقويمي بالمرونة، بحيث يعدل الطالب خياراته في التقدم للمواد المتناسبة مع إمكانياته وقدراته.
- إدخال الأساليب الحديثة في تسجيل ورصد درجات الطلاب، وفي الإعلان عنها، ضماناً للدقة والسرعة في إجراء عمليات الامتحانات.
- معالجه ظاهر الغش بعلاج أسبابها، وبالتشديد في تطبيق اللوائح على الطلاب الذين يلجؤون إلى الغش.
- تطوير نظام التقويم والامتحان، والتركيز على قياس الجوانب المهارية والوجدانية والقدرة على الابتكار، بالإضافة إلى الجوانب المعرفية، لإزالة جو الرهبة الذي يحيط بالامتحان.
- ضرورة التنوع في أسئلة الامتحان، وشمولها لجميع موضوعات المقرر الدراسي، وضرورة تقويم مهارات الطالب في استخدام الحاسب الآلي.
- الاهتمام بتقويم سلوك الطالب خلال دراسته، على أن لا تضاف درجات التقويم على المجموع الكلي للطالب.
- الأخذ بالأسلوب التراكمي الذي يعتمد على وجود ملف يتضمن وصفاً كمياً لمسار نمو شخصية الطالب اجتماعياً ونفسياً وسلوكياً من ناحية، ومسار نموه العلمي والمعرفي و المهاري من ناحية أخرى، فالتقويم التراكمي وفق ذلك يحقق العدالة في تقدير إنجازات وأداء الطلاب، بجانب دوره في تطوير منظومة التعليم.

وفي محاولة من الدراسة للتعرف فيما إذا كانت هناك علاقة بين ما توصلت إليه دراسات وأبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية التي تناولت امتحانات مرحلة

التعليم الثانوي العام، وبين التشريعات التربوية الرسمية التي صدرت بشأن تطويرها، وجد:

ـ أوصت **دراسات المركز رقم (٧) و(٨)** لسنة ١٩٩٣ بالعدول عن نظام الامتحان القائم على الفرصة الوحيدة في الشهادة الثانوية العامة، والاستعاضة عنه بالامتحان المتعدد المراحل، الذي يتم في أكثر من سنة، ويتم فيه جمع درجات الطالب في عدد من السنين، و يقسم المجموع الكلي للطالب على عدد السنوات، وفق نسب مئوية متفاوتة حسب كل صف دراسي، وبعد سنة من إجراء هذه الدراسات صدر قانون التعليم رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ [١] الذي أشار إلى أنه يجري الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين، المرحلة الأولى في نهاية السنة الثانية والمرحلة الثانية في نهاية السنة الثالثة، وجاء القرار الوزاري رقم (١٤٤) بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٥ [٢] موضحاً آلية تنفيذ نظام الامتحان الجديد، ووفق هذه التشريعات يتقدم الطالب إلى أربع دورات امتحانيه (مايو وأغسطس في المرحلة الأولى) و(مايو وأغسطس في المرحلة الثانية)، ويحسب مجموعه الكلي بشهادة الثانوية العامة بالاستناد إلى متوسط درجاته في السنتين معاً.

ـ وتماشياً مع مبدأ المرونة والفرص المتعددة في التقدم للامتحان الذي أوصت به **دراستا** المركز سابقتا الذكر **رقم (٧) ورقم (٨)**، صدر القرار الوزاري رقم (٣١٤) بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٣ [٣] الذي أجاز إمكانية تغيير المواد الاختيارية التخصصية أو مواد المستوى الرفيع التي اختارها الطلاب أو أدوا الامتحان فيها، كما صدر القرار الوزاري رقم (٣٢٤) بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٥ [٤] الذي سمح للطلاب (الذين كانوا مقيدين على النظام القديم) بتغيير المادة الاختيارية التي سبق أن اختاروها سواء أدوا الامتحان فيها أم لا.

ـ أكدت **دراسة المركز رقم (٩)** لسنة ١٩٩٣ على ضرورة التشديد في تطبيق اللوائح على الطلاب الذين يلجؤون للغش، وصدر القرار الوزاري رقم (١١٢) بتاريخ ١٩٩٦/٥/٧ [٥] الذي تم بموجبه التشديد في فرض العقوبات على الطلاب المتسيبين الذين يمارسون الغش

([1]) – وزارة التربية والتعليم: **قانون التعليم رقم(٢) لسنة ١٩٩٤**، مرجع سابق.

([2])– .....: **قرار وزاري رقم(١٤٤) بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٥**، مرجع سابق.

([3])– .....: **قرار وزاري رقم (٣١٤) بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٣ بشأن السماح للطلاب الذين أدوا امتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة في المرحلة الأولى بتغيير المواد الاختيارية التخصصية ومواد المستوى الرفيع التي سبق اختيارها أو أداء الامتحان فيها، مادة (١).**

([4])– .....: **قرار وزاري رقم(٣٢٤) بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٥ بشأن السماح للطلاب الراسبين عام (١٩٨٩) وما بعده والطلاب الناجحين في عام ١٩٩٦/٩٥ في امتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة نظام قديم بتغيير المادة الاختيارية، مادة(١).**

([5])– .....: **قرار وزاري رقم (١١٢) بتاريخ ١٩٩٦/٥/٧ بشأن إعادة تنظيم أحوال إلغاء الامتحان والحرمان منه، جميع المواد.**

وأعمال منافية للأدب والأخلاق داخل قاعات الامتحان.

ـ أكدت **دراسة المركز رقم (١٣) لسنة ١٩٩٧** على ضرورة تقويم سلوك الطالب خلال دراسته في المرحلة الثانوي، وصدر القرار الوزاري رقم (٥١٥) بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٠ [١] بشأن تقويم سلوك الطالب من قبل كافة المشرفين على تعليمه داخل المدرسة الثانوية.

ـ أكدت **دراستا المركز رقم (١٨) لسنة ١٩٩٩ و(١٩) لسنة ٢٠٠١** في توصياتهما على ضرورة تقويم مهارات الطالب في استخدام الحاسب الآلي، وعلى أن يكون هناك امتحان نظري (تحصيلي) وعملي (مهاري)، وقد صدر القرار الوزاري رقم (١٣٧) بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٨ [٢] والذي نص على أن تكون مادة الحاسب الآلي مادة نجاح ورسوب لا تضاف درجاتها إلى المجموع الكلي، على أن يتم عقد امتحان عملي ونظري في نهاية كل فصل دراسي، بحيث يكون الامتحان العملي قبل بدأ الامتحان النظري بوقت كاف.

من كل ما سبق يمكن ملاحظة أن بعض توصيات دراسات وأبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يخص محور تطوير امتحانات مرحلة التعليم الثانوي العام، قد أثمرت في صدور بعض التشريعات التربوية الرسمية، والتي بدورها ساهمت بحل بعض مشكلات امتحانات الثانوية العامة، وساهمت في تطوير هذه المرحلة عموماً.

تناولت الدراسة في هذا الفصل الإجراءات المتبعة في الدراسة التحليلية، من حيث تحديد أهدافها ومنهجها وعينتها، كما تناولت أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية التي تم تحديدها لتكون عينة الدراسة، وعرضت بشكل موجز ملخص عن كل دراسة من هذه الدراسات بهدف التعريف بها، وبعدها تناولت الدراسة أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها وقدمتها هذه الأبحاث والدراسات، وحاولت الدراسة من هذا العرض تعرف فيما إذا كان هناك دوراً لأبحاث المركز الخاصة بمرحلة التعليم الثانوي العام في تطوير هذه المرحلة، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين صدور تشريعات تربوية خاصة بهذه المرحلة متماشية مع أبحاث المركز، ومستندة إليها.

هذا وبعد الانتهاء من هذا الفصل فإن الدراسة تتطلب عرضاً لنتائجها، للوقوف على دور المركز في إجراء دراسات وبحوث، وفي تزويد المسؤولين التربويين بنتائج هذه البحوث وتوصياتها، ليستفيد منها الأخير في إصدار تشريعات تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر.

---

(١)-وزارة التربية والتعليم: **قرار وزاري رقم (١١٢) بتاريخ ٧/٥/ ١٩٩٦ بشأن تقويم سلوك الطلاب**، جميع المواد.

(٢)- .....: **قرار وزاري رقم (١٣٧) بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٨ بشأن نظام تقويم الطلاب في الحاسب الآلي**، مادة (١) و(٢)، ثانياً: المرحلة الثانوية.